

" دور الدولة الثقافي في إطار التحول الديمقراطي "

The Cultural Role of State in the Context of Democratization

د. محمود صافي محمود

مُدرّس العلوم السياسية – كلية السياسة والإقتصاد – جامعة السويس

المُستخلص:

لا شك أن الثقافة ركيزة أساسية ومحورية في بناء الديمقراطية، وفي هذا الصدد، ثمة دوراً على الدولة القيام به لإثراء ودعم الثقافة وفقاً لمعايير الديمقراطية، وذلك يقتضي إدارة القطاع الثقافي في إطار يسمح بحرية الإبداع، والتنوع وخلق شراكات بين الدولة والجهات الفاعلة في المجال الثقافي. حيث أن كل الدول تحرص بالضرورة على وجود رؤية واضحة تُصاغ على أساسها السياسة الثقافية للدولة، مع الإهتمام بأن تشمل هذه الرؤية على أولويات ثقافية واضحة تسعى الى تحقيقها، و تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على طبيعة دور الدولة الثقافي في مرحلة التحول الديمقراطي، وكيفية استخدام الثقافة كأداة فاعلة في تعزيز عملية التحول التي تمر بها مصر، و تحديد كيفية استخدام الدولة للثقافة بشكل فعال في تعزيز الديمقراطية ، وقد اعتمدت الدراسة على مراجعة السياسات الثقافية المختلفة في بعض الدول الديمقراطية ، وعلى دراسة آراء الخبراء في المجال الثقافي .واختتمت الدراسة ببعض السياسات الموصي بها والتي تُركز على دعم وتشجيع الأنشطة الثقافية في إطار ديمقراطي مع مزيد من التعاون بين الدولة والقطاع الخاص ومبادرات المجتمع المدني.

كلمات مُفتاحية: دور الدولة الثقافي، الثقافة ، السياسات الثقافية ، التحول الديمقراطي.

Abstract:

There is no doubt that culture is an essential and pivotal pillar in building democracy ، and in this regard ، there is a role on the state to play in enriching and supporting culture in accordance with democratic standards. And this requires managing the cultural sector within a framework that allows the freedom of creativity ،diversity and creating partnerships between the state and actors in the cultural field to achieve cultural development. Whereas ،all countries are necessarily keen on having a clear vision on the basis of which the cultural policy of the state is formulated ،taking care that this vision includes clear cultural priorities that it seeks to achieve. In this context ،the current study aims to identify the cultural role of the state in light of democratic transition process; in addition ،the study aims to identify how the state can effectively use culture in promoting democracy. In this regard ،the study depended on reviewing different cultural policies in some democratic countries ،and on examining the views of experts in cultural field. The study concluded with some recommended policies that focus on supporting and encouraging cultural activities within a democratic framework with more cooperation between the state and private sector and civil society initiatives.

Keywords: The state's cultural role ،Culture ،Cultural policies ، Democratization.

المقدمة:

تقتضي عملية التحول الديمقراطي في أي دولة إحداث تغيير جذري في مختلف مؤسساتها؛ ليُصبح لزامًا على هذه المؤسسات ليس فقط مواكبة هذا التغيير وإنما أيضًا الدفع بعجلة التغيير إلى الأمام. ولا شك أن المؤسسات الثقافية ليست بمعزلٍ عن هذا التغيير، فالثقافة يُمكن أن تلعب دورًا هامًا ومحوريًا في عملية التحول الديمقراطي، وذلك من منطلق أن عملية التحول الديمقراطي يُصاحبها عملية تغيير في منظومة القيم والقناعات والمعتقدات التي يسير المجتمع وفقًا لها، وتقع على عاتق الدولة في هذا الوقت مهمة مساعدة المواطنين على استيعاب مقتضيات المرحلة ومواكبتها، وهي مهمة ثقافية في المقام الأول، فالثقافة تعني في أبسط تعريفاتها طرق التفكير والعمل والسلوك التي يكتسبها الفرد بوصفه عضوًا في المجتمع، ويستطيع بموجبها التكيف والتلاؤم مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وما يُمكن أن يطرأ على هذا المحيط من تغيرات.

وعلى الجانب الآخر ينبغي أن تتعكس أجواء التحول الديمقراطي على المؤسسات الثقافية لتُصبح مؤسسات أكثر ديمقراطية واستقلالية؛ بهدف الوصول لما يُمكن أن نُطلق عليه "ديمقراطية الثقافة" والتي يُمكننا أن نصل بمقتضاها إلى درجة أعلى من حرية الإبداع والتفكير، وتنمية المبادرات الشخصية بعيدًا عن قيود الروتين والبيروقراطية.

وفي ظل مرحلة التحول التاريخية الإنتقالية الهامة التي مرت بها مصر منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ و ماتبعها من تحولات وتغيرات سياسية واجتماعية شهدتها البلاد في طريق التحول الديمقراطي، فإن طبيعة هذه المرحلة تفرض علينا بالضرورة إعادة النظر في طبيعة الأدوار التي كانت الدولة تؤديها في المرحلة الماضية، وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع مقتضيات المرحلة الراهنة. ويُعد الدور الثقافي للدولة واحداً من الأدوار الهامة التي

ينبغي أن يُعاد النظر فيها بما يجعلها أداة هامة لمواكبة ودفع مسار عملية التحول الديمقراطي.

• أولاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الى الإجابة على عدة تساؤلات غاية في الأهمية تتعلق:

- تبيان مدى التطور والتغير الذي طرأ على دور الدولة الثقافي خلال المرحلة الانتقالية التي مرت بها البلاد من بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ؟
- إلى أي مدى تمكنت الدولة من تعزيز دورها الثقافي بهدف تحقيق التنمية الثقافية بما يتلاءم مع مرحلة التحول الديمقراطي ؟
- ماهي أهم التجارب الدولية الناجحة في مجال السياسات الثقافية ، التي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في الواقع المصري ؟
- ما هي الآليات والأدوات التي قامت الدولة بتوظيفها لإحداث تغيير في مؤسساتها الثقافية المختلفة على المستوى التشريعي لمواكبة التحديات الراهنة والمستقبلية؟.
- هل هناك حاجة الى إعادة النظر في طبيعة الدور الثقافي للدولة، وما هي ملامح الرؤية البديلة لأولويات واضحة للسياسة الثقافية للدولة؟

• ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى إعادة تعريف دور الدولة الثقافي في ظل مرحلة التحول الديمقراطي، وكيفية استخدام الثقافة كأداة فاعلة لتعزيز عملية التحول الديمقراطي من خلال طرح رؤية لما ينبغي أن يكون عليه دور الدولة في ظل المرحلة الراهنة، وتهدف أيضا الى محاولة رصد نواحي القوة والقصور في الدور الحالي، وإقتراح تصور لما ينبغي أن يكون عليه دور الدولة الثقافي في المستقبل.

• ثالثاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يلعب دوراً هاماً في شرح الظاهرة محل الدراسة أو مشكلة البحث، وفي المساعدة على التنبؤ بالمستقبل، ويجمع الباحث من خلال هذا المنهج معلومات وبيانات دقيقة جداً عن ظاهرة أو مشكلة البحث، ثم يقوم الباحث بدراسة وتحليل هذه المعلومات، التي توصله الى تفسيرات دقيقة وحلول منطقية.

وبالتطبيق على موضوع الدراسة يمكن توظيف المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع الدور الثقافي الحالي للدولة وطبيعة السياسات الثقافية التي تنتهجها من خلال المؤسسات الثقافية الحكومية أو التابعة للمجتمع المدني، وتحليل عوامل صعود أو تراجع هذا الدور في العقد الأخير، ورصد أهم المؤشرات الدالة على ذلك، وصياغة رؤية جديدة للدور الثقافي للدولة من واقع تحليل التجارب الدولية في هذا الصدد، ووضع حلول وتصورات مستقبلية لتعزيز الدور الثقافي للدولة في إطار مرحلة التحول الديمقراطي.

• رابعاً: أدوات جمع المعلومات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من المصادر، هما: مصادر أولية تمثلت في آراء مجموعة من الخبراء المتخصصين في الثقافة، مثل: أ.د/ إيمان عز الدين (مدير دار الكتب المصرية الأسبق)، أ.د/ فيصل يونس (مدير صندوق العلاقات الثقافية الخارجية ومدير المركز القومي للترجمة سابقاً)، والروائي جمال الغيطاني (رئيس تحرير جريدة أخبار الأدب سابقاً)، وتمثلت المصادر الثانوية التي اعتمدت عليها الدراسة في: الكتب، والدراسات، والتقارير، والبيانات الإحصائية ذات الصلة.

• خامساً: تقسيم الدراسة:

تتقسم الدراسة الحالية إلى أربع مباحث تليها الخاتمة وأهم النتائج :

- حيث يتناول **المبحث الأول** التطور التاريخي للسياسات الثقافية في مصر.
- بينما يُركِّز **المبحث الثاني** على الوضع الراهن لقطاع الثقافة في مصر، وعرض للمؤسسات الثقافية ، وتطور أنشطة القطاع الثقافي والعاملين به، وفي نهاية هذا المبحث سيتم التطرق للمشكلات والمعوقات التي تواجه قطاع الثقافة في مصر.
- بينما يتناول **المبحث الثالث** السياسات الثقافية من واقع بعض التجارب الدولية الناجحة ومحاولة الخروج منها بمجموعة من الدروس المستفادة والصالحة للتطبيق في السياق المصري.
- ويحاول **المبحث الرابع** والأخير الخروج بمجموعة من السياسات التي تُساعد في إعادة النظر في الدور الثقافي الحالي للدولة، وتقديم رؤية تقوم على وضع أولويات واضحة للسياسة الثقافية، تقوم على منح درجة من الاستقلالية للمؤسسات الثقافية ومحاولة تغيير دور الدولة الحالي من دولة مُنفَّذة ومُسيطرة سيطرة شبه تامة على المؤسسات الثقافية إلى دولة راعية للثقافة، تقوم على تشجيع الأنشطة الثقافية ودعم لا مركزية الثقافة، وتتعامل مع الثقافة بوصفها جزءاً من مشروع حضاري شامل وعُصراً مكملاً لبرنامج التنمية الاقتصادية.
- **الخاتمة وأهم الإستنتاجات.**

المبحث الأول

تطور السياسات الثقافية في مصر

تختلف السياسات الثقافية من حيث صياغتها وتنفيذها باختلاف الدولة وطبيعة النظام السياسي ومستوى التقدم ، فبينما تُحاول بعض الدول تقليص دورها بشأن التحكم في صناعة الثقافة، والإحتفاظ بدورٍ حيادي وعدم فرض سيطرتها على القطاع الثقافي، لازالت دول أخرى ترى أن الدولة هي التي يجب أن تقوم بالدور المركزي والمحوري في الحياة الثقافية. وفي مصر - ومع ما شهدته مصر من أحداث لاحقة لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ والتحول نحو الديمقراطية - ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في طبيعة الدور الثقافي للدولة بما يتناسب مع توجهات هذه المرحلة.

وتوصف السياسة الثقافية، في المُجمل على أنها: "مجموعة القيم والمبادئ التي تحكم أي كيان إجتماعي في شؤونه الثقافية. وغالبًا ما تقوم الحكومات بوضع وصياغة هذه السياسات بمشاركة المؤسسات الأخرى في القطاع الخاص. وتوفر السياسات الثقافية دلائل إرشادية لمن يقومون بإتخاذ القرارات التي تؤثر في الشأن الثقافي^١. كما تُعرّف السياسات الثقافية بكونها "مجموعة من التدابير التي يعمل القائمون على الدولة على تطبيقها بهدف التأثير في الأنشطة الثقافية بصورة واعية وإيجابية^٢.

ويتمثل دور السياسة الثقافية في تنظيم العمل الثقافي من خلال سلسلة من الإجراءات القانونية والإدارية والمالية التي تتناسب مع الأوضاع السائدة في المجتمع، وعلى نحو تُستغل معه الإمكانيات المتاحة لتحقيق أكبر مردود ممكن. ولا بد أن تأخذ هذه السياسات الثقافية في إعتبارها السياق التاريخي والسياسي والحقائق الإقتصادية والحاجات الإجتماعية والخصائص الثقافية للبلاد، بالإضافة إلى التعاون الداخلي والخارجي. ويُفترض في السياسات الثقافية أن تركز على معرفة عميقة بالمشكلات التي تتطلب

حلولاً، وبالوسائل التي يُمكن إتباعها لتطبيق تلك الحلول، الأمر الذي يقتضي وجود أهداف ووسائل وقدرات تنفيذية^٣. كما يُفترض فيها استخدام كافة الأنشطة والمنتجات الثقافية لبناء الهوية الفردية والمجتمعية وهو ما يعنيه الاستهلاك الثقافي Cultural Consumption^٤.

أما عن مفهوم الصناعات الثقافية فيعبر عن الأنشطة التي تتعامل بشكل أساسي مع المنتجات أو السلع ذات المحتوى الرمزي Symbolic. وفي بعض التعريفات يُنظر إلى الصناعات الثقافية بوصفها "المجموع الكلي للسلع والعناصر الثقافية التي يستهلكها الناس"^٥. وتُعرّف أيضًا بكونها "عملية إنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات التي تحمل صفة أو خاصية أو استخدامًا أو غرضًا يجسد أو ينقل تعبيرات ثقافية بصرف النظر عن قيمتها التجارية بما في ذلك القطاعات الثقافية التقليدية (مثل: الفنون الأدائية، والتراث الثقافي متضمنًا الفنون الشعبية) وكذلك الأفلام، والتلفزيون، والراديو، والموسيقى، والكتب، والصحافة"^٦.

وفي كل الأحوال تتفق جميع التعريفات على كون الثقافة تؤسس المعايير الشعبية وتؤسس وتُدعم الضمير الجمعي، وتُحدد هوية المجتمع وتضع له حدوده المعنوية^٧، ومن خلالها يتم دفع الأفراد نحو تبني قيم وممارسات مُحددة. وهو ما ذهب إليه العلماء في تفسير فشل ونجاح الدول نحو التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية، حيث وجدوا أن ذلك مرهون إلى حد بعيد بالثقافة السائدة في المجتمع ومدى دعمها لقيم التنمية والديمقراطية^٨.

١. الثقافة والتحول الديمقراطي

إذا كان المجتمع بصدد التحول الديمقراطي، فالواقع أن الديمقراطية ما هي إلا مجموعة من القيم والممارسات^٩. فنظرة مجتمع من المجتمعات إلى الإنسان وقيمه وقيمة حريته

في مواجهة السلطة التنفيذية والنظرة للوقت والعمل والإلتقان وحرية التعبير عن الرأي واحترام الآخر وتداول السلطة وحق الآخرين في الاختلاف في المعتقد والمذهب والرأي والممارسات، كل هذه القيم التي تُشكّل النسيج الثقافي الذي من مجمله تتولد الديمقراطية. وبالتالي فالديمقراطية هي عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً. وهذا يعني أن مقارنة الديمقراطية في بلد ما يجب ألا تقتصر على المظهر الخارجي للمؤسسات فقط، بل يجب الغوص داخل البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة للتعرف عما إذا كانت تُمثل قيم الديمقراطية أم لا^١.

وتشير القراءات في تجارب الدول إلى أهمية الثقافة كأداة أساسية لإرساء قيم الديمقراطية ودعم التنمية وتغيير الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدولة، فإغفال "الثقافة" في هذه التحولات الجذرية في المجتمع يُسبب فشل محاولات التغيير، ويخلق نموذجًا مشوهًا غير متناسق وغير متجانس^{١١}.

والسؤال هنا: هل ثمة دور ثقافي تقوم به الدولة لغرس ودعم قيم الديمقراطية؟ تذهب الأدبيات إلى أن إحداث التغيير الثقافي في الأفراد هو مهمة "الحكم" بالمعنى الواسع، أي طبقة القادة التي بيدها الأمور العليا لحركة آليات المجتمع المختلفة وعلى رأسها الحياة الثقافية. فالدولة بالفعل تتدخل في تشكيل الضمير الجمعي أو الفهم الأخلاقي، فعلى سبيل المثال، تُعد القوانين التي تضعها الدولة شكلاً من أشكال صناعة الثقافة وتوحيد الفهم العام للصواب والخطأ. وهي أيضاً عليها دور في دعم النسق القيمي في المجتمع بما يتفق مع هوية المجتمع وأهدافه. ولا يعني ذلك بحال من الأحوال بسط نفوذ الدولة أو سيطرتها على حرية الإبداع والثقافة التي هي من أسس قيم الديمقراطية^{١٢}.

فالديمقراطية تركز على مفهوم الحرية الذي يتطلب توفير الحماية للتنوع والاختلاف في إطار وحدة المجتمع، والديمقراطية لا يُمكن ضمان وجودها واستمراريتها ما لم توفر لها المناخ الثقافي المُلائم والأرضية المجتمعية الخصبة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وإن إهمال تهيئة البيئة الملائمة للديمقراطية والاكتفاء بالإجراءات المتمثلة في الانتخابات والأحزاب والصيغة الدستورية لن يضمن نموها واستقرارها^{١٣}.

٢. السياسات الثقافية المصرية: نظرة تاريخية

تأثرت السياسات الثقافية المصرية بطبيعة الأنظمة الحاكمة، والتي يُمكن تقسيمها إلى نوعين من الأنظمة الحاكمة المختلفة في توجهاتها وسياساتها، ممّا أثر بشكل كبير في البنية الثقافية، النظام الأول هو النظام الملكي الذي أسسه محمد علي على ثلاث ركائز متضافرة، هي الاستقلال عن الدولة العثمانية، والاستبداد، والتحديث. وبناءً عليه أُنشئت في تلك الحقبة معظم مؤسسات مصر الثقافية من متاحف وأوبرا ومكتبات كما سيأتي ذكره. والنظام الثاني هو النظام العسكري الذي بدأ بسيطرة الجيش على السلطة في ثورة يوليو ١٩٥٢، والذي تبنّى الخطاب الاشتراكي القومي خلال العشرين عاماً الأولى (الْحُقبة الناصرية) لترويج سياساته، وقد استخدم المؤسسات الثقافية الموجودة من العصر السابق عليه للدعاية له وترويج سياساته مع تطوير بعضها لتصل إلى القرى في أنحاء مصر^{١٤}.

ومع الدخول في منتصف القرن العشرين وميلاد النموذج الاشتراكي وإعلان الجمهورية ارتبطت السياسات الثقافية والمؤسسات الثقافية بنظام الحكم العسكري، حيث كانت الثقافة جزءاً من مشروع الرئيس عبد الناصر الاشتراكي وارتبطت المؤسسات والسياسات الثقافية ارتباطاً وثيقاً بنظام الحكم العسكري، الذي سعى إلى السيطرة على المؤسسات كافة بما فيها المؤسسات الثقافية. وقامت الثقافة على الترويج لمُنجزات ثورة يوليو ١٩٥٢ وتأكيد

الانحياز إلى الفقراء، وتم استخدام الثقافة لتعبئة الرأي العام؛^٥ حيث كان يرى عبد الناصر أن الفيلم الثوري، والأغنية الثورية تدفع الجماهير للمعركة وتوقظها وتلهمها وترغمها على الاتحاد خاصة في سياق الحروب التي مرت بها مصر. وكان المبدأ المنتشر آنذاك أن الثقافة للجميع، وأن الثقافة ليست ميدانًا لتوظيف الأموال* وإنما خدمة تؤديها الدولة الاشتراكية للمواطنين نظير ما يدفعون من ضرائب. وظهر آنذاك مفهوم الثقافة الجماهيرية ومن ثم انتشرت قصور الثقافة لإتاحة الخدمات الثقافية لكافة المواطنين، وكانت الدولة هي المنتج الأساسي للثقافة، وكانت تقوم بمراقبة الأعمال الفنية وفقًا لمحك أساسي "هل العمل الفني يخدم المصالح الشعبية أم لا"^٦. وهو النموذج الذي تولّد منه النموذج الثقافي القائم حاليًا في مصر.

بعد إنتهاء الفترة الناصرية وتولي الرئيس السادات، ظهرت مستجدات على الساحة السياسية والإقتصادية انعكست بدورها على الثقافة، وكانت التغيرات الأساسية في تلك الفترة هي: سياسة الإنفتاح والتحول نحو السوق الحر، وتزايد ظهور التيار الإسلامي في المجال العام. فعمل ذلك على خفض الدعم الموجه نحو الثقافة الجماهيرية، وخضوع المنتجات الثقافية لمعايير السوق. ومن الناحية الأخرى بدأ رجال الدين - تدريجيًا - يتصدرون الحياة الثقافية الشعبية. وانصرفت الدولة تدريجيًا عن قيامها بهذا الدور ولم تعمل على توجيه الثقافة نحو توجهاتها الاقتصادية الجديدة بل تركت الأمر بين معايير السوق وتطرف بعض رجال الدين^٧.

لم يتغير الأمر كثيرًا في عهد الرئيس السابق مبارك، كما لم يكن هناك رؤية حول كيفية توظيف الثقافة لخدمة توجهات الدولة، بل اتجهت السياسات الثقافية نحو الاهتمام بالجانب الثقافي المريح. فقد توجه الاهتمام نحو الإرث التاريخي من آثار ومتاحف لارتباطهما بصناعة السياحة وتوجّهت أكثر من نصف ميزانية وزارة الثقافة لقطاع الآثار

فقط، كما تم الاهتمام بترميم المتاحف والمناطق الأثرية. ومن ناحية أخرى زاد الاهتمام بالأنشطة الثقافية الرفيعة الموجهة للنخبة مثل الباليه، وفنون الأوبرا، وغيرها. ومع اتجاه الدولة نحو سياسات الخصخصة أصبحت السلع والخدمات الأساسية مُسَعَّرة، فانصرف اهتمام المواطنين عن الثقافة، لانشغالهم بالحصول على تلك السلع والخدمات. وهو ما أدى بالدولة في ذلك الوقت إلى إنشاء مهرجان القراءة للجميع في محاولة منها لإتاحة إحدى أدوات الثقافة لتُصبح في متناول الجميع. وتعود بداية مهرجان القراءة للجميع إلى عام ١٩٩١ وكان شعاره "كتاب لكل طفل". وتطورت مسيرة المهرجان عامًا بعد عام، إلى أن توجت بمشروع مكتبة الأسرة في عام ١٩٩٤^{١٨}.

ولعل التراجع النسبي للحكومة في تلك الفترة عن تقديم الخدمة الثقافية فتح الباب أمام المجتمع الخاص والمدني لتبني وتقديم بعض الصناعات الثقافية، والتي أحيانًا تكون بدعم من المؤسسات الدولية وبجهود المثقفين المهتمين، ولعل أبرز مثال على ذلك "ساقية عبد المنعم الصاوي" التي قدمت نموذجًا جديدًا للحياة الثقافية في مصر. وعلى الرغم من ذلك فلا تزال الحكومة هي المسؤول الرئيس عن القطاع الثقافي من خلال وزارة الثقافة التي ينتمي إليها أكبر عدد من المؤسسات الثقافية مقارنة بالمؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني. ولابد من التنويه هنا على أنه ليس معنى أن تكون المسؤولية الأولى تقع على عاتق الحكومة أنها تقوم بالدور المطلوب منها على أكمل وجه تجاه القطاع الثقافي^{١٩}.

وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ومرور مصر بمرحلة التحول نحو الديمقراطية، لم يعد النموذج الثقافي القائم آنذاك يتناسب وطبيعة المرحلة، حيث لم تمتلك الدولة رؤية واضحة للتعامل مع ما لديها من ثروات ثقافية واستثمارها في هذه المرحلة لإقامة دولة

ديموقراطية. فلا يُمكن التحول نحو الديمقراطية دون تشكيل ثقافة مُعززة تبني مواطنًا يؤمن بقيم الحرية واحترام الآخر والاختلاف والتسامح^{٢٠}.

وبعد قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم اتبعت الدولة نهجاً جديداً ومستحدثاً بغرض تحقيق التنمية الثقافية وإدارة أكثر كفاءة للقطاع الثقافي في إطار مرحلة التحول الديمقراطي والمرحلة الإنتقالية التي مرت بها البلاد ويهدف مواجهة التحديات ومراعاة مقتضيات الأمن القومي المصري، حيث أولت استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) إهتماماً واضحاً بالصناعات الثقافية، فقد نصّ الهدف الأول في محور الثقافة على: «دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد»^{٢١} وجاء في تعريف الهدف أن المقصود به «تمكين الصناعات الثقافية لتصبح مصدر قوة لتحقيق التنمية والقيمة المضافة للاقتصاد المصري، بما يجعلها أساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً ودولياً.

وفي هذا السياق، فقد اقترحت الاستراتيجية حزمة من المؤشرات الكمية والموضوعية لقياس تحقيق هدف تطوير الصناعات الثقافية، كما اقترحت ضمن البرامج والمشروعات برنامجاً لمراجعة التشريعات والقوانين ذات الصلة بالصناعات الثقافية وحماية التراث؛ مما يساهم في تكوين بيئة مُحفّزة لإنتاج الثقافة وحماية التراث؛^{٢٢} وبرنامجاً ثانياً لحماية الحرف التراثية وتطويرها من خلال التحفيز والتمويل والتسويق، ودعم الترويج من خلال المعارض والبرامج السياحية.

المبحث الثاني

الوضع الراهن لقطاع الثقافة في مصر

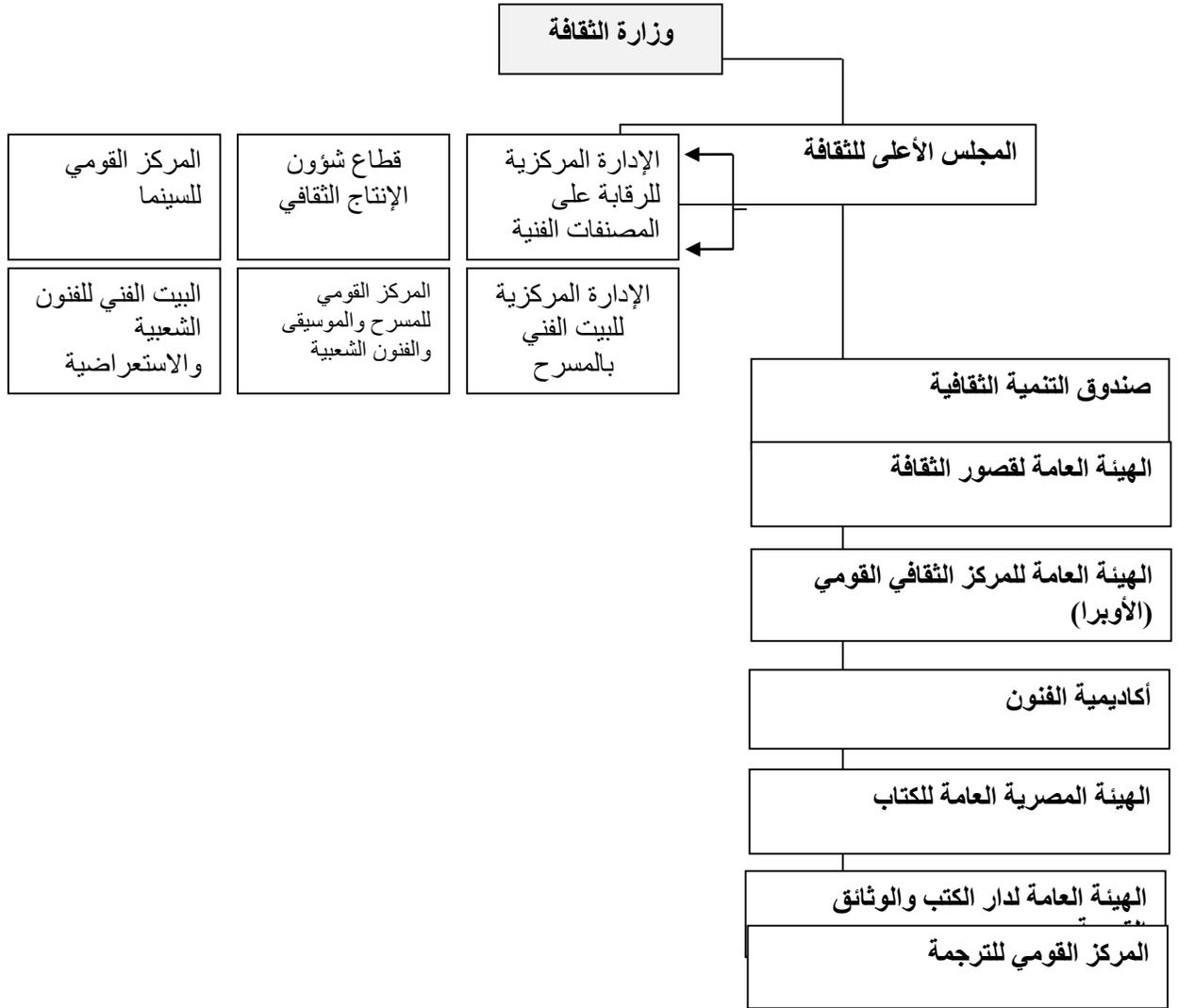
١. المؤسسات الثقافية

هناك العديد من المؤسسات الثقافية المعنية بصناعة ونشر الثقافة في مصر، معظمها يتبع القطاع الحكومي، وبعضها تابع للقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتأخذ تلك المؤسسات على عاتقها صناعة ونشر الثقافة بكافة جوانبها: الكتب، السينما، المسرح، وغيرها. وسنعرض فيما يلي لأبرزها.

١. ١ مؤسسات ثقافية حكومية

تنتمي أغلب المؤسسات الثقافية في مصر إلى القطاع الحكومي، والتي تنتمي في أغلبها لوزارة الثقافة، تلك الوزارة التي تم إنشاؤها كإحدى نتائج ثورة ١٩٥٢، حيث صدر القرار رقم ٦٢٩ سنة ١٩٥٨ بإنشاء وزارة الثقافة والإرشاد القومي بهدف خلق مكان يُنتج خطابا ثقافيا، ووضع رؤية شاملة للحياة الثقافية في مصر بعد الثورة^{٢٣}. وتتضمن المؤسسات الثقافية التي تنتمي لوزارة الثقافة المؤسسات الموضحة في الشكل رقم (١).

شكل رقم (1) المؤسسات الثقافية التابعة لوزارة الثقافة



المصدر: من إعداد الباحث.

ويُمكن تصنيف المؤسسات الثقافية التابعة لوزارة الثقافة إلى: مؤسسات خاصة بتنظيم وتمويل النشاط الثقافي، ومؤسسات خاصة بقطاع الكتب وأعمال النشر، ومؤسسات خاصة بالفنون، ومؤسسات خاصة بالحفاظ على التراث والتنسيق الحضاري. ويُمكن تفصيلها فيما يلي:

أ. مؤسسات خاصة بتنظيم وتمويل النشاط الثقافي:

- المجلس الأعلى للثقافة: تم إنشاء المجلس الأعلى للثقافة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠، بهدف تيسير سبل وصول الثقافة للشعب ونشرها على مستوى قطاعات أوسع من الجماهير، وتنمية المواهب في شتى مجالات الثقافة والفنون والآداب. ويعاون المجلس الأعلى للثقافة في عمله اثنتان وعشرون لجنة ثقافية متخصصة في مختلف فروع الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية^{٢٤}، وفي عام ١٩٨٦ صدر قرار وزير الثقافة بتعديل جزء من اللائحة الداخلية لإدماج مجموعة من الفنون من خلال عدد من اللجان هي: لجنة الفنون التشكيلية، لجنة العمارة، لجنة السينما، لجنة المسرح، لجنة الموسيقى والأوبرا والباليه. كما يتبعه قطاع شؤون الإنتاج الثقافي القائم على إصدار التراخيص لشركات الإنتاج الفني في مصر. وهناك عدد من المراكز والمؤسسات المنبثقة من المجلس مثل البيت الفني للمسرح والمركز القومي للسينما، والمركز القومي للمسرح والفنون الشعبية، وقطاع شؤون الإنتاج الثقافي.
- ب- مؤسسات خاصة بقطاع الكتب وأعمال النشر:

- الهيئة المصرية العامة للكتاب: وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن التأليف والنشر، وتتبع وزارة الثقافة، وتم إنشاؤها بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١، وتضم: دار الكتب والوثائق القومية، ودار التأليف والنشر. وتتمثل الأنشطة الأساسية لها في: التأليف، والترجمة، والنشر، وإصدار وطبع المجلات، والطباعة، والتسويق.

وفي عام ١٩٩٣ تم اعتبارها هيئة ثقافية مستقلة بذاتها، وذلك بفصل دار الكتب والوثائق القومية عنها بموجب القرار رقم ١٧٦ لذات السنة^{٢٥}.

ج- مؤسسات خاصة بالفنون:

- أكاديمية الفنون: أنشئت عام ١٩٦٩ ويتبعها المعهد العالي للسينما، وهو أول مؤسسة لتعليم فنون السينما في الشرق الأوسط وإفريقيا، ويهدف إلى تخريج سينمائيين على قدر عالٍ من الثقافة السينمائية للإسهام في رفع مستوى صناعة السينما، ويضم المعهد العالي للسينما أقساماً متعددة وهي: الرسوم المتحركة، والسيناريو، الإخراج، والمونتاج، وهندسة المناظر، وهندسة الصوت، والتصوير، والإنتاج. وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المعهد العالي للنقد الفني يتبع أكاديمية الفنون بوزارة الثقافة لسنة ١٩٧٠. وقرار رئيس الجمهورية بتطبيق أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على أكاديمية الفنون لسنة ١٩٨٩^{٢٦}.
- الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي (دار الأوبرا المصرية): أنشئت في عام ١٨٦٩ عندما أمر الخديوي إسماعيل ببناء أوبرا سُميت أوبرا الخديوي وكانت في حي الأزبكية، وتعرضت للحريق في عام ١٩٧١. ثم تم افتتاح دار الأوبرا مرة أخرى بعد هذا الحريق عام ١٩٨٨، وتم تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ المركز الثقافي من خلال قرار رئيس مجلس الوزراء سنة ١٩٨٨، وقرار رئيس الجمهورية بإنشاء المركز الثقافي القومي لعام ١٩٨٩^{٢٧}.
- الهيئة العامة لقصور الثقافة: والتي تتولى مسؤولية استيعاب الإنتاج الأدبي لمبدعي مصر في أقاليمها المختلفة وخدمة الحركة الثقافية في هذه الأقاليم. وقد صدر قرار جمهوري رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء الهيئة العامة لقصور الثقافة^{٢٨}.

د. مؤسسات خاصة بالحفاظ على التراث:

- المجلس الأعلى للآثار: أنشئ بقرار جمهوري رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤. ويهدف إلى تنفيذ مسؤوليات وزارة الثقافة في مجالات الآثار المصرية والإسلامية والقبطية وغيرها. وفي سبيل ذلك يقوم بالتخطيط للسياسة العامة للآثار في حدود السياسة العامة للدولة، والتنسيق بين الأجهزة التابعة للمجلس في أوجه نشاطاتها المختلفة، وإصدار التوجيهات والقرارات اللازمة لحفظ وحماية الآثار^{٢٩}.

١ . ٢ اتحادات ثقافية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن أبرز أمثلتها^{٣٠}:

- إتحاد الكتاب المصريين: أنشئ بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨. ويقوم الاتحاد بتقديم خدمات اجتماعية لأعضائه والقيام ببعض المشروعات، مثل إصدار سلسلة كتب بعنوان "كتاب الاتحاد" صدر منها حتى الآن حوالي مائة كتاب في مجالات الإبداع المختلفة من شعر وقصة ورواية ومسرح ونقد أدبي.
- ساقية الصاوي: وتُعد من أوسع المراكز الثقافية الخاصة إنتشارا في القاهرة، وقد تأسست عام ٢٠٠٥، وتقوم بتقديم العروض الفنية المسرحية والسينمائية والموسيقية وتنظيم المعارض التشكيلية، سواء لكبار الفنانين التشكيليين أو للشباب، وكذلك تستضيف الساقية الندوات وورش العمل في قاعاتها.
- شركات الإنتاج السينمائي الخاصة: ومن بينها "شركة أفلام مصر العالمية للإنتاج السينمائي (جود نيوز)، والشركة العربية للإنتاج والتوزيع السينمائي، والسبكي، وشركة الثلاثي، شركة مصر للسينما.

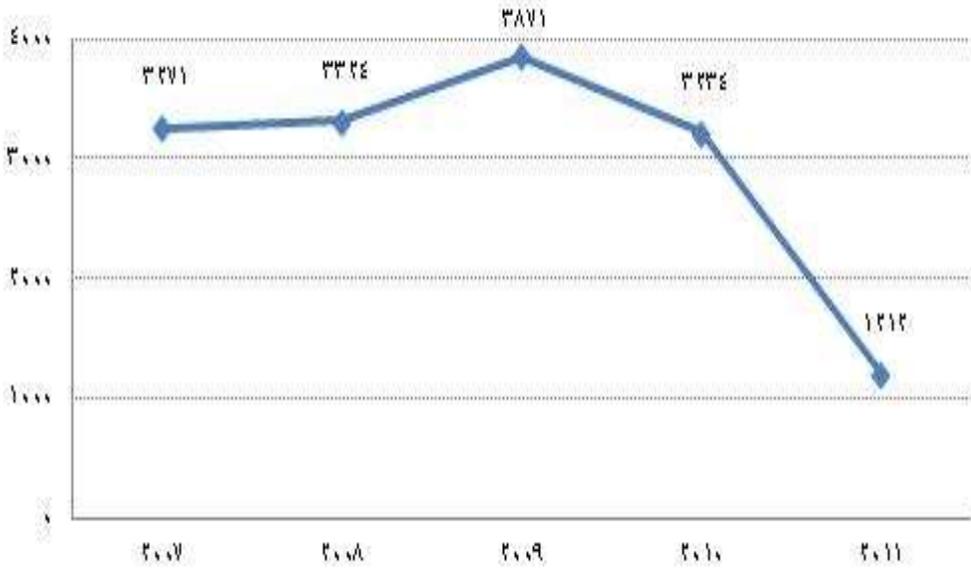
هذا فضلا عن مساح القطاع الخاص والفرق الحرة المستقلة. ومن العرض السابق للإطار المؤسسي للقطاع الثقافي يتضح مدى توافر المؤسسات الثقافية وتنوعها في مصر، وهو الأمر الذي يُشير إلى أهمية استغلال هذا الصرح المؤسسي لإثراء الحياة الثقافية والدفع بقيم الديمقراطية وتحقيق التنمية.

٢. تطور أنشطة القطاع الثقافي والعاملين به

سيتم في هذا القسم عرض مجموعة من البيانات الخاصة بأنشطة القطاع الثقافي في مصر. وذلك بعرض البيانات الخاصة بحجم المؤلفات والمترجمات، ودور الكتب والمكتبات العامة، وأعداد قصور وبيوت الثقافة وأعداد العاملين فيها، وأعداد المساح ودور السينما.

فبالنسبة لحجم المؤلفات والمترجمات (كتب وكتيبات)، فقد وصلت إلى ٣٢٣٤ إصدارات في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٣٨٧١ عام ٢٠٠٩ أي بنسبة نقصان ١٦% خلال عام^٣ وشهدت نقصانا حادا في عام ٢٠١١ عندما قلت بنسبة ٦٢,٥% عن العام السابق (٢٠١٠). ويوضح الشكل التالي مدى التطور في حجم الإصدارات في الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١١. والذي يشير إلى بلوغ حجم الإصدارات لذروتها في عام ٢٠٠٩، والتي بدأت بعدها في التراجع خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

شكل رقم (٢)



تطور أعداد الكتب والترجمات في الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، الثقافة والأعلام،

سبتمبر ٢٠١٢، جدول رقم (١٤ - ٧).

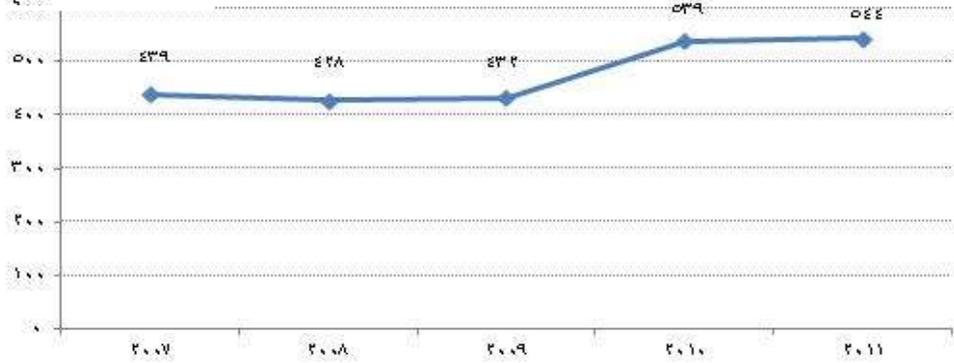
14 - 8 الكتب والكتيبات المؤلفة والمترجمة وعدد النسخ المطبوعة طبقاً للموضوع (2015 - 2020)

2017		2016		2015		المؤلفات والمترجمات	الموضوع
كتيبات Booklets	كتب Books	كتيبات Booklets	كتب Books	كتيبات Booklets	كتب Books		
62	2 256	104	1 980	114	1 943	عدد الإصدارات	1 إجمالي
1 123	34 157	1 417	24 008	4 386	42 705	عدد النسخ بالآلاف	2
4	216	8	193	3	177	عدد الإصدارات	3 فلسفة وعلم نفس
6	1 590	159	2 780	3	991	عدد النسخ بالآلاف	4
5	254	12	189	25	181	عدد الإصدارات	5 دين
17	7 445	797	5 696	2 376	5 452	عدد النسخ بالآلاف	6
4	239	7	318	9	237	عدد الإصدارات	7 علوم إجتماعية
6	1 276	13	1867	36	2 805	عدد النسخ بالآلاف	8
10	191	12	148	12	151	عدد الإصدارات	9 لغات
169	9 337	317	3 595	1 602	13 026	عدد النسخ بالآلاف	10
-	57	2	60	2	117	عدد الإصدارات	11 علوم بحثة
-	5 700	44	3420	46	10 513	عدد النسخ بالآلاف	12
7	290	7	257	15	229	عدد الإصدارات	13 علوم تطبيقية
77	2 527	11	1 605	31	2 606	عدد النسخ بالآلاف	14
3	82	3	78	2	63	عدد الإصدارات	15 فنون جميلة
7	195	4	171	1	481	عدد النسخ بالآلاف	16
17	571	40	466	36	607	عدد الإصدارات	17 أدب
23	1 221	60	1 859	79	2 996	عدد النسخ بالآلاف	18
1	266	2	194	5	114	عدد الإصدارات	19 جغرافيا وتاريخ
2	4 210	1	2 560	9	1 497	عدد النسخ بالآلاف	20

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، الثقافة والأعلام،
سبتمبر ٢٠٢١، جدول رقم (١٤ - ٨).

وإذا ألقينا نظرة على عدد قصور وبيوت الثقافة وتطورها خلال الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١١ سنجد أنها عكس وضع الإصدارات، حيث كانت بها زيادة خلال عام ٢٠١٠ وصلت إلى ٥٣٩ قصراً وبيتاً ثقافياً وواصلت زيادتها عام ٢٠١١ لتصل إلى ٥٤٤ بيتاً وقصراً ثقافياً. وهو أمر ملفت للنظر في ظل الظروف التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة.

(قصر وبيت)



شكل رقم (٣)

تطور أعداد بيوت وقصور الثقافة في الفترة من ٢٠١١ - ٢٠٠٧

المصدر: ٢٠١٠ - ٢٠٠٧: الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، الكتاب

السنوي، مرجع سابق، جدول رقم (١٤ - ٨).

أما عن القوى العاملة في قطاع الثقافة فنجد زيادة في أعداد العاملين في قصور وبيوت الثقافة حتى عام ٢٠٠٩، ولكن هناك تراجعاً واضحاً في عام ٢٠١٠. ولكن ما لبث وأن تغير الوضع في عام ٢٠١١ وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء بزيادة كبيرة في أعداد العاملين التي وصلت إلى ٨٥٦٩ عاملاً، وهو أمر منطقي ناتج عن زيادة بيوت وقصور الثقافة في تلك السنة.

جدول رقم ١٢٥ - عدد قصور وبيوت الثقافة طبقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠

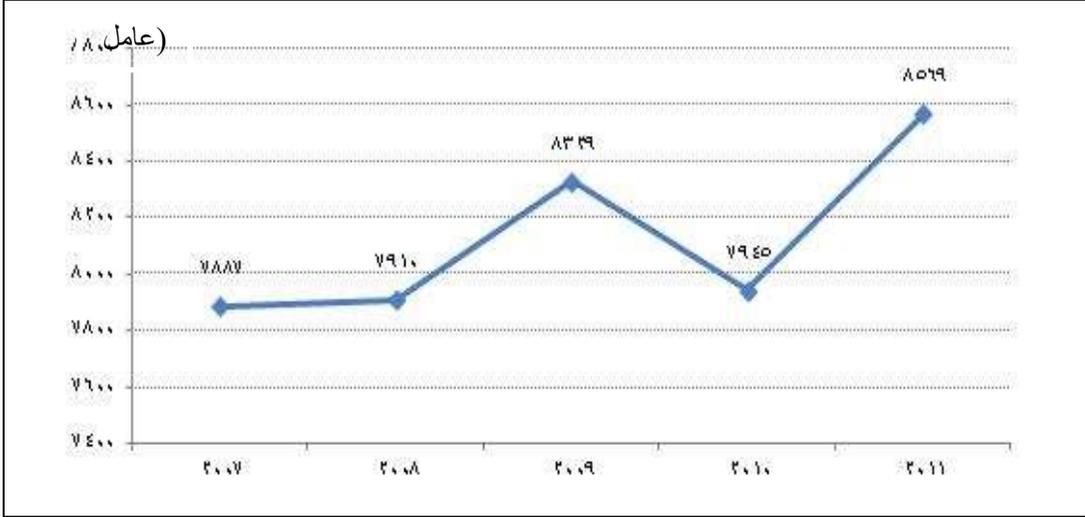
Table NO.125- Number of cultural palaces and houses
according to governorate in 2020

Governorates	قصور وبيوت الثقافة Culture Palaces and Houses	المحافظات
Total	346	الإجمالي
Cairo	25	القاهرة
Alexandria	9	الإسكندرية
Port Saied	8	بورسعيد
Suez	7	السويس
Damietta	8	دمياط
Dakahlia	24	الدقهلية
Sharkia	19	الشرقية
Kaliobeya	16	القليوبية
Kafr El Sheikh	16	كفر الشيخ
Gharbia	12	الغربية
Monoufia	19	المنوفية
Behera	17	البحيرة
Ismailia	6	الإسماعيلية
Giza	17	الجيزة
Beni Suef	8	بنى سويف
Fayoum	5	الفيوم
Menia	15	المنيا
Assiut	17	أسيوط
Sohag	15	سوهاج
Qena	13	قنا
Aswan	16	أسوان
Luxor	11	الأقصر
Red Sea	11	البحر الأحمر
Elwadi ELGadid	12	الوادي الجديد
Matrouh	6	مطروح
North Sinai	7	شمال سيناء
South Sinai	7	جنوب سيناء

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاءات الثقافية، ٢٠٢٠.

شكل رقم (٤)

تطور أعداد العاملين في قصور وبيوت الثقافة في الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١١



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، مرجع سابق، جدول رقم (١٤-٨).

أما عن المسارح العامة فنجد القلة الواضحة في أعدادها على مستوى الجمهورية، الأمر الذي قد يُعطي خلفية عن تراجع دور الدولة في الإهتمام بقطاع المسارح حتى عام ٢٠١٠، وملفت للنظر زيادة أعداد المسارح في ٢٠١١ بنسبة ٨,١% عن عام ٢٠١٠. رغم الظروف التي مرت بها البلاد خلال هذا العام.

٣. المشكلات والمعوقات التي تواجه قطاع الثقافة في مصر^{٣٢}

يمكن القول إن قطاع الثقافة في مصر يُعاني من عدد من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق المؤسسات الثقافية أهدافها، ويمكن إجمال هذه المشكلات فيما يلي:

٤ . ١ إهدار الموارد

يعد إهدار الموارد واحداً من أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه قطاع الثقافة في مصر، وينتج هذا الإهدار عن خسائر تترتب على عدم القدرة على الترويج والتسويق الجيد للمنتجات الثقافية التي يتم إنتاجها تحت مظلة وزارة الثقافة، التي تُنفق ولا يعود عليها الإنفاق بعائد، وهو ما ينتج عن عدم وجود استراتيجية تسويقية جيدة لدى وزارة الثقافة^{٣٣}. وإذا نظرنا إلى ميزانية وزارة الثقافة سنجد أن معظم الميزانية تنفق في شكل أجور ومرتببات للعاملين في الوزارة، حيث تلتهم الأجور ما يقرب من ٨٠% من الميزانيات، وذلك نتيجة تضخم العمالة في تلك الوزارة، وبالرغم من ذلك فهي أجور هزيلة وتحتاج إلى إعادة نظر شاملة، والأجور القليلة للعاملين تجعل دافعيهم للعمل قليلة^{٣٤}.

٤ . ٢ البيروقراطية القاتلة للإبداع

تعاني المؤسسات الثقافية في مصر حالة من البيروقراطية القاتلة للإبداع، والتي تقف عائقاً أمام المبدعين^{٣٥}، مما يدفعهم للاتجاه نحو القطاع المستقل (الخاص والمجتمع المدني) لنشر إبداعاتهم الثقافية فيه بأقل التكاليف^{٣٦}.

وإذا نظرنا إلى المؤسسات الثقافية نجد أنها تخضع في عملها لما تخضع له "وزارة التموين" على سبيل المثال من ضوابط ولوائح رغم اختلاف إطار العمل لكل منها، وهو ما يحجم التلقائية والاجتهاد والإبداع في إبتكار حلول تسمح بأداء الوظيفة الأساسية لوزارة الثقافة والمتمثلة في زيادة المحتوى الثقافي الفكري في وزارة الثقافة بشكل عام وهو ما يؤدي إلى عرقلة عمل الوزارة.

٤ . ٣ العمالة غير المؤهلة

تعاني المؤسسات الثقافية على مدار سنوات طويلة من سياسات توظيف سيئة لا تنتظر إلى مدى ملائمة الفرد للوظيفة، بل تهدف إلى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأفراد حتى وإن كانوا غير متخصصين. وهو الأمر الذي انعكس على جودة العمالة بقطاع الثقافة، فلا يوجد لدى غالبيتهم الوعي الكافي بأهمية الثقافة وأهمية دورها في نشر وبناء منظومة قيم متطورة وحديثة وتقدمية. ولم يتم سد هذه الفجوة بدورات فعالة تستطيع نقل رؤية ثقافية تعمل في إطارها تلك العمالة. فإذا افترضنا أن هناك رؤية ثقافية لدى المؤسسات والمفكرين والعلماء والمتقنين، فسوف تتحول في النهاية عند التنفيذ إلى بيروقراطية وتقف أمامها بعض العقول غير المؤهلة^{٣٧}.

٤ . ٤ غياب الرؤية الثقافية الشاملة

تفتقد المؤسسات الثقافية إلى وجود رؤية شاملة وواضحة يتم العمل بمقتضاها، ولا تبدو هناك أولويات واضحة للعمل الثقافي في مصر، وهو ما يترتب عليه حالة من الارتباك في الإدارة وعدم وجود سياسة واضحة لبعض القطاعات الثقافية خاصة قطاع المكتبات وقطاع قصور الثقافة وقطاع المسرح^{٣٨} وهو ما ينعكس على غياب التنسيق بين كافة الجهات المعنية (الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني) للنهوض والعمل في قطاعات ثقافية بعينها مثل قطاع المكتبات على سبيل المثال، ويترتب عليه أيضا سوء في توزيع التمويل بين القطاعات الثقافية خاصة قطاع المكتبات وقصور الثقافة.

المبحث الثالث

التجارب الدولية في إدارة القطاع الثقافي

يعرض هذا المبحث السياسات الثقافية التي تتبعها مجموعة من الدول الديمقراطية، للتعرف على أهم القضايا التي تضعها هذه الدول على رأس أولوياتها الثقافية، ونظم إدارة الثقافة، ومدى مشاركة وتضمين القطاع الخاص والمجتمع المدني في قطاع الثقافة، ومن ثم يُمكن الوقوف على مدى وطبيعة الدور الثقافي للدولة في إطار التحول الديمقراطي، والوصول لبعض المقترحات والسياسات التي يمكن تطبيقها في السياق المصري. وتم التركيز على الدول التي حققت تقدماً في سياساتها الثقافية ككل أو في أحد المجالات الثقافية بشكل خاص، وحاولنا التطرق بشكل أكثر تفصيلاً لتجارب دول بعينها، كتجربة فرنسا الرائدة في الرواج الثقافي المحلي والعالمي، وتجربة جنوب إفريقيا في توظيف الثقافة لخدمة الإدماج الاجتماعي، وتجربة الصين في استخدام الثقافة كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي وهي من القضايا محل الإهتمام في الواقع الثقافي المصري الآن.

١. صياغة أولويات السياسة الثقافية

تقوم الدول الديمقراطية بصياغة أولوياتها الثقافية وفقاً لما يقتضيه السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وقضايا الملحة، ولا يوجد نموذج واحد مشترك بين الدول كافة بشأن الأولويات الثقافية، حيث نلاحظ وجود تباين في قائمة الأولويات التي تضعها كل دولة عند صياغة سياستها الثقافية^{٢٩}.

فتضع دول مثل أستراليا، وبلغاريا، والدنمارك، وإيطاليا "حرية الإبداع الفني" على رأس قائمة أولوياتها الثقافية، وتعد قضية "تعزيز الهوية الثقافية للمجتمع" واحدة من أولويات ألمانيا، واليونان، وأيرلندا. وتركز النمسا، وقبرص، وفنلندا على قضية "لامركزية الثقافة"،

أي تطبيق مبدأ "الثقافة للجميع" من خلال ضمان وصول الثقافة لكافة المواطنين مما يحقق العدالة في توزيع الخدمة الثقافية. وتستحوذ قضية "المحافظة على التراث الثقافي" على اهتمام دول مثل بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا. وتركز دول مثل مالطا، وهولندا، وأسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان على تعزيز "مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص" وتضمينه في الشأن الثقافي. بينما يستحوذ "المردود الاقتصادي للأنشطة الثقافية" ورفع مساهمتها في الاقتصاد القومي على اهتمام السياسات الثقافية في دول مثل هولندا، وإنجلترا، والصين. وجاءت قضية تحقيق الانتشار العالمي كواحدة من أولويات دول النمسا، وفنلندا، واليونان، والمجر، وإيطاليا. بينما كانت قضية تشجيع الفنانين وخلق بيئة تسمح بمزيد من الإبداع ضمن الأولويات الثقافية في ألمانيا. ولم يكن ربط التعليم بالثقافة بعيدا عن دائرة الأولويات التي وضعتها دول مثل فرنسا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبولندا^{٤٠}.

وتهتم السويد بشكل خاص بـ"حقوق الأطفال والشباب في الثقافة"، وتعزيز التبادل الدولي بين الثقافات والتعاون في المجال الثقافي. وتقوم سياساتها الثقافية على توفير الظروف الملائمة لتمكين كل فرد من المشاركة في الحياة الثقافية بغض النظر عما إذا كان الهدف من ذلك هو التعليم، أو لتجربة نشاط ثقافي معين أو الانخراط في الأنشطة الإبداعية من منطلق تمكين كل فرد من المشاركة في مختلف الأنشطة الثقافية بصرف النظر عن أية خصائص أو شروط اجتماعية أو معوقات جسدية^{٤١}.

وتعد فرنسا من أكثر الدول التي تتمتع برواج ثقافي كبير على المستويين المحلي والعالمي؛ إذ شرعت في الاهتمام بالقطاع الثقافي ومشاركة المواطنين في الحياة الثقافية من وقت مبكر، واستطاعت أن تحقق انجازا في هذا الشأن. ففي العام ١٩٩٧ كان ثلث سكان فرنسا يمارسون - على مستوى الهواية - نوعاً واحداً أو أكثر من أنواع النشاط الثقافي، وكان ١٧% من الفرنسيين يعزفون على آلة موسيقية، و١٦% منهم يرسمون، و١١%

يكتبون الشعر. وذلك وفقاً لنشرة "العادات الثقافية للفرنسيين" التي أصدرتها وزارة الثقافة الفرنسية^{٤٢}. ولذلك فسوف يتم النظر بقرب أكثر إلى كيفية صياغتها لأولوياتها الثقافية. تحاول فرنسا صياغة أولوياتها الثقافية إستناداً إلى مبدأ المساواة في الوصول إلى الثقافة، حيث ينص الدستور الفرنسي على إتاحة فرص متساوية لجميع المواطنين تمكنهم من الوصول إلى الثقافة، فلا بد أن تضمن الحكومة قدرة كل مواطن على المشاركة في الحياة الثقافية، وبناء على ذلك تضع الحكومة الفرنسية سياسات تتعامل مع عدم المساواة التي قد تحدث بسبب الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية^{٤٣}، حيث تعرف فرنسا الثقافة بكونها "الشق المتمم للتنمية" فالثقافة تعد العنصر الأساسي الذي يضمن جودة الحياة لكل فرد.

ويعد دعم الثقافة الفرنسية في الخارج محورا أساسيا من محاور اهتمام السياسات الثقافية الفرنسية. وفي هذا الصدد تقع مسؤولية الترويج للثقافة الفرنسية على عاتق وزارة الدولة للشؤون الخارجية بالتعاون مع وزارة الثقافة، ويشمل ذلك دعم اللغة الفرنسية، التبادل الأكاديمي والثقافي، التعاون الفني والعلمي، تبادل الفن والكتب ودعم صناعة الأفلام والراديو، والدراما الفرنسية. ويتم ذلك من خلال الملحق الثقافي الفرنسي التابع لسفارات الدولة حول العالم، ومن ناحية أخرى، تلعب وزارة الثقافة دورا هاما في تصدير الصناعات الثقافية.

وكما تهتم فرنسا بثقافتها، فهي أيضا تهتم بالثراء الثقافي الأجنبي، حيث تهتم بتشجيع الثقافات الأجنبية، وتشارك الدولة بفاعلية مع وزارة الشؤون الخارجية في تنظيم الأنشطة الثقافية الدولية^{٤٤}.

ومن ناحية أخرى تركز الدولة على البرامج والأفعال الثقافية التي تصل وتخطب كافة الفئات الاجتماعية وتسقط فئات جديدة، ويتم من خلال تلك البرامج دعم السياسات

العامة للنظام. وعلى السلطة المحلية الحفاظ على البنية التحتية للثقافة تحت إدارتها مع تقديم مساعدات للصناعات الثقافية، وتوظيف الأعمال الفنية والبرامج الثقافية لخدمة الأمن الاجتماعي خاصة في أوقات الأزمات^{٤٥}.

٢. إدارة القطاع الثقافي

تختلف أنظمة إدارة القطاع الثقافي من دولة لأخرى ما بين أنظمة مركزية وأخرى لامركزية بحسب توجهات الدولة السياسية بوجه عام، فنجد أن دول مثل الدنمارك وأيرلندا وقبرص والتشيك تتبع نظاما شديد المركزية بحيث تقوم وزارة الثقافة بتولي كافة شؤون القطاع الثقافي. بينما نجد دولاً مثل فرنسا وبريطانيا يتعاظم فيها دور الحكومات المحلية في الإدارة الثقافية على الرغم من إبقائها على مركزية البنية الثقافية^{٤٦}. وهناك دول مثل أستراليا وبلغاريا وألمانيا تتبنى النموذج اللامركزي في إدارة الثقافة. وقد طورت بعض الدول أنظمة أخرى بين المركزية واللامركزية يطلق عليها "الكيانات بعيدة الأذرع" Arm's Length Body حيث يتم من خلالها وضع السياسات الثقافية بشكل يوفر قدرًا من الاستقلالية للقطاعات الثقافية.

ففي بريطانيا - على سبيل المثال يخصص وزير الدولة أموالاً لكيانات عامة غير خاضعة لوصاية الحكومة Non-Departmental Public Bodies* ، وتقوم الحكومة بتمويلها دون أن يتم التعامل معها بوصفها جزءاً من أجهزة الدولة بل بوصفها أجهزة تتمتع بدرجة من الإستقلالية، فتمول الحكومة الثقافة والتراث ولكن "عن بعد" at Arm's Length. وبالرغم من الحرية التي تتمتع بها هذه الكيانات في اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية استخدام الموارد، إلا أنهم يظلون خاضعين للمحاسبة من قبل الدولة^{٤٧}. والفكرة التي تكمن خلف هذا المبدأ تتمثل في منع التدخل السياسي في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالثقافة. وتتميز هذه الكيانات بأنها غير خاضعة لأيّة ضغوط وتضمن تجنب

سلبيات تأثير الحكومة على القطاع الثقافي، وتتمثل عيوبها في أنها تقوم بإقصاء الحكومة تماماً عن صنع القرار الثقافي، وفيها تعمل الحكومة فقط بمثابة ممول للثقافة دون إمكانية تحديد أوجه الإنفاق، وهو ما يمنح هذه الكيانات سلطة مفرطة تحول دون تأثير الدولة في إتجاه السياسة الثقافية.

وتجنباً لتلك العيوب، اتبعت دولاً أخرى نظاماً يسمح بوجود مجلس مستقل للفنون يقدم الاستشارة الفنية، تركز على الجودة الفنية وطريقة توزيع التمويل المالي بالشكل الأمثل. بحيث تكون وظيفته إستشارية فقط للحكومة، أي أن وزير الثقافة يقوم بإتخاذ القرارات النهائية وبالتالي يخصص الموارد العامة. والذي يميز هذا النظام أن الحكومة تستطيع تشكيل السياسة الثقافية، ولكن الذي يقع على عاتق هذا المجلس هو مهمة إصدار الأحكام في نواحي الجودة الفنية الذي يتكون من مجموعة من الخبراء والمتخصصين^{٤٨}.

أما في فرنسا فيقع على عاتق وزارة الإعلام والثقافة مسؤولية تطبيق مبادرات الدولة في المجال الثقافي على متسع الأرض الفرنسية وذلك إلى جانب الوزارات الأخرى المعنية وعلى الوزارات الأخرى تطبيق السياسات الثقافية ضمن مجالاتها مثل وزارة العلاقات الخارجية ووزارة التعليم والبحث، ويتم التعاون بين الفاعلين الأساسيين في مجال الثقافة من القطاع العام والخاص والمدني، وذلك وفقاً للتخصص. ويتم عقد كثير من اتفاقات الشراكة بين الأطراف الثلاثة وتشجيع المشاريع المشتركة. وكذلك على الحكومة المحلية تطبيق السياسات الثقافية داخل مجالها الجغرافي.

وتعمل المحليات على إدارة المكتبات والمسارح والمتاحف وكذلك تقوم بتخصيص ميزانية لدعم الجمعيات الثقافية وجمعيات التعليم، وتقوم كل حكومة محلية بتطوير ووضع سياساتها الثقافية الخاصة بما يخدم الأهداف العامة للدولة في مجال الثقافة. ولدى كل من البلديات، والسلطات المحلية مسؤولية تجاه الثقافة. فبين اللامركزية وانتقال السلطة

يتم خلق حالة من التنافسية، وعلى الرغم من التزام الحكومة بدفع جزء من ميزانياتها لدعم الثقافة إلا أن الدعم المالي المقدم من المحليات قد يصل إلى ٦٠% من إجمالي الدعم. وتتولى البلديات تشجيع القراءة والحث على الاهتمام بالثقافة، وكثير من مسؤولي البلديات يتم انتخابهم في المناصب الثقافية العامة على خلفية نجاح مبادراتهم وبرامجهم الثقافية المحلية^{٤٩}.

٣. إسهامات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال الثقافة

لقد أصبحت مساهمات وتمويلات القطاع الخاص والمجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من نشاط المؤسسات الثقافية. وقد أدركت الحكومات أهمية تشجيع ذلك والسعي نحو إشراك وتضمين هذه المؤسسات بشكل أكبر عند التخطيط لسياستها الثقافية، ففي العقد أو العقدين الماضيين تزايد دعم القطاع الخاص للثقافة في الدول الأوروبية، فنجد - على سبيل المثال - أن نسبة ٧٢% من تمويل متحف مثل متحف جونهايم بأسبانيا هو تمويل ذاتي، و ٣٠% تأتي بدعم من القطاع الخاص، حيث يستقبل المتحف التبرعات والمنح من ٤٠ شركة أعضاء في المتحف، وكذلك من خلال حملات جمع التبرعات^{٥٠}. وإن كان للقطاع الخاص والمجتمع المدني دور هام في دعم الثقافة، إلا أن ذلك يتوقف على مدى تشجيع الحكومة لمشاركة القطاع الخاص وما تقدمه من تسهيلات وتشريعات تسهل لهذه الأطراف القيام بمهمتها على المستوى الأمثل.

وفيما يلي أمثلة لما تقدمه الحكومات من مبادرات لتسهيل مشاركة القطاع الخاص، وما يقدمه القطاع الخاص من مساهمات في مجال الثقافة في بعض الدول:

- تخصيص نسبة معينة من الضرائب لدعم الثقافة: في إيطاليا، تم مؤخراً تصميم برنامج يكون للناس فيه حرية إختيار مؤسسة بعينها (سواء مؤسسة فنية، ثقافية، إجتماعية، جامعة، إلخ) ليخصصوا لها ٥% من قيمة الضرائب التي يقومون بدفعها،

وهناك مبادرات مشابهة تمت في بعض دول وسط وشرق أوروبا (بولندا، المجر، سلوفاكيا، رومانيا)، حيث تسمح القوانين في هذه الدول بأن يتم تخصيص نسبة ١% أو ٢% من نسبة الضرائب لواحدة من المنظمات غير الهادفة للربح في مجالات متعددة، بما فيها الثقافة والفنون^{٥١}.

• **طواحين الهواء بهولندا:** كان يتم التعامل مع طواحين الهواء في هولندا بوصفها عديمة الجدوى والفائدة، ومصدر إزعاج ويمكن استغلال الأراضي الخاصة بها والاستفادة بها من خلال زراعتها، مما جعل بعض الناس يبادرون بهدمها، إلى أن بدأت حملة قادها مجموعة من الأفراد لوقف هدم طواحين الهواء؛ لأنها جزء من التاريخ والتراث الهولندي. وتحقيقاً لهذه الغاية شكلوا ما يسمى مؤسسة ستيتشينغ Stichting Foundation والتي قامت بشراء طواحين الهواء من أصحابها، وهكذا تسبب المجتمع المدني في منع تدمير جزء مهم من التراث الهولندي. وقد حفزت هذه المبادرة تدخل الحكومة الهولندية التي أدركت قيمة طواحين الهواء وبادرت بوضع إجراءات وتدابير للحفاظ عليها، مع الاعتراف بأن المؤسسة هي التي بادرت بالحفاظ عليها. وقد زاد الاعتراف بأهمية طواحين الهواء بشكل أكبر. وفي عام ١٩٩٧ وضعت اليونسكو طواحين الهواء على قائمة التراث العالمي، واعتبرتها بمثابة "مساهمة تاريخية قدمتها هولندا في مجال تكنولوجيا معالجة المياه"^{٥٢}.

• **إنشاء جائزة لتعزيز الشراكة بين القطاع الثقافي والقطاع الخاص (إيطاليا):** إلى جانب المحفزات القادمة من الضرائب المفروضة، تتجه المشروعات التجارية في إيطاليا إلى تشجيع الثقافة من خلال الاهتمام الزائد بالقطاع الثقافي، والنظر إلى "الاستثمار في الثقافة" بوصفه مصدراً استراتيجياً مفيداً في تنمية علاقة الشركة بالبيئة". وقد جاء هذا الاتجاه الجديد من النجاح الكبير الذي حققته جائزة

"Impresa e Cultura award"، وقد تم تخصيص الجائزة في عام ١٩٩٧ بواسطة شركة إتصالات "Bondardo Comunicazione"، وهي الآن مُدعمة من رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ووزارة النقل، ووزارة التراث والأنشطة الثقافية، وترعاها العديد من السلطات المحلية، والبنوك، ودور النشر، والشركات؛ لأنها تمثل شهادة مراقبة الجودة لتلك الشركات التي لا يقتصر دورها فقط على رعاية الثقافة وإنما يمتد ليشمل الإستثمار في الثقافة^{٥٣}.

٤. الثقافة كأداة للتنمية الاقتصادية: تجربة الصين

توظف بعض الدول سياساتها الثقافية لدعم التنمية وتعزيز التقدم الاقتصادي، وذلك من خلال توجيه الثقافة لتصبح أداة تعزيز لقيم التنمية، والعمل، والإنجاز، والإلتقان في المجتمع، فضلاً عن الإهتمام بالصناعات الثقافية ومردودها على رفع الموازنة العامة. وفي هذا الصدد لاشك في كون الصين قد حققت إنجازات واسعة وأصبحت نموذجاً يُحتذى به.

تحاول "الصين" استخدام الثقافة والإنتاج الثقافي كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي، وهو ما جعلها تركز بشكل أساسي على عدد من الأولويات الهامة المتمثلة في^{٥٤}:

- تعديل مسار الصناعات الإبداعية والثقافية لتركز بشكل أكبر على الثقافة والسوق المحلية بشكل خاص.
- تشجيع كل مدينة على أن تقوم بتطوير وتنمية ثقافتها وصناعاتها الثقافية الخاصة والمميزة، وهو ما يعد علامة على بداية تطبيق نظام اللامركزية في مجال السياسة الثقافية في الصين
- استخدام الاستثمارات البنكية في تعزيز الصناعات الثقافية.

- زيادة التركيز على الساحة الدولية وتعزيز التأثير الثقافي الدولي من خلال إنشاء جسور إضافية للتعاون.
- تعزيز العلامات التجارية والكيانات الثقافية المحلية من خلال الترحيب بعقد شراكات مع الجهات الأجنبية وتشجيع الإستثمارات الخارجية التي تتبنى الخصائص الثقافية الصينية، وتصدير المزيد من المنتجات الثقافية التي "نشأت في الصين" وليس فقط "صنعت في الصين"^{٥٥}.

وخلال العقد الأخير منذ عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٢٣ ومع إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية تزايدت المنافسة الثقافية العالمية بشدة، وهو ما تبعه اهتمام استراتيجي زائد من قبل الحكومة الصينية بصناعة الثقافة، وتميزت صناعة الثقافة في هذه المرحلة بميزتين أساسيتين هما: إستخدام التكنولوجيا، والطابع العولمي^{٥٦}.

وفي السنوات الأخيرة شهدت صناعة الثقافة الصينية تطوراً سريعاً إذ برزت مجموعة كبيرة من المؤسسات الثقافية النشيطة المتمتعة بقوة المنافسة والمسجلة في البورصات، إضافة إلى الارتفاع الكبير في عدد المؤسسات الثقافية التي تتجاوز إيرادات كل منها المحققة من رأس المال والأعمال ١٠٠ مليون يوان. وقد أظهرت التقديرات الأولية من مصلحة الدولة للإحصاء أن القيمة المضافة للصناعة الثقافية الصينية بلغت حوالي ٧٤٠ مليار يوان في عام ٢٠٠٩ بزيادة ١٠ بالمائة عن عام ٢٠٠٨، متجاوزة سرعة زيادة إجمالي الناتج المحلي والذي تزايد بنسبة ٣,٢ نقطة مئوية^{٥٧}.

٥. الثقافة كأداة لتعزيز الاندماج في مراحل التحول : جنوب إفريقيا

غالباً ما يتم تصوير جنوب إفريقيا بوصفها واحدة من البلدان التي تطبق سياسة ثقافية جيدة على المستوى المحلي. وتتبع السياسة الثقافية الحالية من الفترة التي أعقبت مباشرة

فترة نهاية الفصل العنصري (الأبارتيد) في عام ١٩٩٤، وتعد خبرة الفصل العنصري هامة بالنسبة للسياسة الثقافية الحديثة في جنوب إفريقيا حيث أن الكثير من النضال أو النشاط المجتمعي الذي كان موجوداً في ظل نظام الأبارتيد كان له تأثير قوي فقد كان المثقفون في مقدمة المناضلين ضد نظام الفصل العنصري، مما أدى إلى شعور أوساط المثقفين في جنوب إفريقيا بأنهم قد تم تهميشهم في صياغة السياسات في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، وينبغي أن يُنظر إلى هذا في سياق التحول بعيداً عن الدور الهام الذي قاموا به في مجتمع جنوب إفريقيا خلال نظام الفصل العنصري^{٥٨}.

وقد كانت السياسة الثقافية في جنوب إفريقيا ضمنية إلى حد كبير قبل عام ١٩٩٤، ثم بدت تتضح معالمها في آخر عام ١٩٩٤ وما بعدها. وتستخدم الثقافة والفنون بشكل كامل في جنوب إفريقيا في تحقيق التنمية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والترويج للدولة، والتنمية والحفاظ على الإحدى عشرة لغة رسمية في الدولة، وكذلك احترام التاريخ من خلال الحفاظ على المعلومات والموروثات الثقافية، وتهدف السياسة الثقافية في جنوب إفريقيا إلى:

- تحقيق العدالة في الوصول للمصادر الفنية والثقافية واللغة والموروثات الثقافية محل الاهتمام.
- تعزيز التنوع اللغوي في البلاد كمصدر لتمكين جميع مواطني جنوب إفريقيا من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بلادهم.
- دعم التنمية العادلة، والحفاظ على وتعزيز التاريخ الجماعي، والرموز الوطنية والتراث والمكتبات.
- تعزيز وجود جنوب إفريقيا على الساحة الدولية من خلال برامج التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف.

• تطوير الإمكانيات الاقتصادية والإبداعية للفنون والثقافة من خلال التعليم والتدريب، وللتخفيف من حدة الفقر من خلال الاستفادة من الفنون والثقافة كمنبر لخلق فرص العمل المستدامة^{٥٩}.

وقد وفرت جنوب إفريقيا فرصًا لجميع الممارسين في مجالات الثقافة والفنون ليكون لهم الحق جميعاً في المشاركة في تكوين السياسات والبنى العامة التي تؤثر مباشرة على حياتهم وأعمالهم، وجودة حياة المجتمع بشكل عام. ويعمل مجلس وزراء الثقافة The Council of Culture Ministers كنقطة اتصال بين الوزارة ومصالح المحافظات، ويتم تدعيمه بواسطة لجنة فنية مكونة من المسؤولين عن الثقافة.

وإزاء هذه الخلفية كون وزير الثقافة والعلوم والتكنولوجيا مجموعة مهام الثقافة والفنون The Arts and Culture Task Group (ACTAG) في نوفمبر ١٩٩٤. وهذه المجموعة تشمل فنانيين وأساتذة فنون ومسؤولين ثقافيين يشاركون في صياغة توصيات تخص السياسة الثقافية. وبعد مشاورات واسعة النطاق والاطلاع على كثير من التقارير المكتوبة والشفهية، والمؤتمرات الإقليمية، وجلسات الإستماع العامة.

وتتعامل السياسة الثقافية في إفريقيا مع العادات والتقاليد والمعتقدات والدين واللغة والهوية، والتاريخ الشعبي، وجميع أشكال الفنون متضمنة الموسيقى، والمسرح، والرقص والكتابة الإبداعية والفنون الجميلة، والتصوير، والأفلام، وغيرها. وتعد الثقافة عنصراً مكملًا لعملية التنمية، فهي تسهم في هذه العملية، وتسهم أيضاً في جهود بناء الأمة، وهذان البعدان يمثلان الأولوية القصوى في السياسة الثقافية في جنوب إفريقيا. ويتمثل دور الدولة الثقافي في جنوب إفريقيا في:

• صياغة التشريعات.

• إنشاء الصكوك القانونية اللازمة لعملية التنفيذ.

- تمويل الفنون والثقافة، فضلاً عن إجراء تعديلات ضرورية على البنية الاقتصادية والضرائب لتحسين إمكانية تحقيق الأهداف.
 - حماية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد النشطين في مجال الثقافة.
 - ضمان الالتزام والمشاركة والإسهام في الاتفاقات والتوصيات الدولية الخاصة بالثقافة.
 - تعبئة المؤسسات شبه الحكومية والهيئات النظامية للعمل على تعزيز وتحقيق الأهداف، وتقوم وزارة الثقافة بتسهيل وتشجيع مشاركة الكيانات والهيكل الثقافية الأخرى على المستوى الوطني والمستوى المحلي^{٦٠}.
- وتقوم الرؤية الثقافية في جنوب إفريقيا على تنمية وازدهار الفنون والثقافة والتراث الثقافي لكي يسهم في النمو الاقتصادي المستدام والاستفادة من الشراكات من أجل خلق أمة متماسكة اجتماعياً.
- يتضح من قراءتنا لجزء التجارب الدولية، نجد أنه ورغم تباين الرؤى وتباين السياسات التي تسير كل دولة وفقاً لها عند التفكير في الإدارة المثلى للثقافة، إلا أن كل الدول تحرص بالضرورة على وجود رؤية واضحة تصاغ على أساسها السياسة الثقافية للدولة، مع الاهتمام بأن تشمل هذه الرؤية على أولويات ثقافية واضحة تسعى لتحقيقها، ومراعاة أن تتواءم هذه الأولويات مع احتياجات وظروف المجتمع.
- وتتجه الدول الديمقراطية نحو منح درجة أكبر من الاستقلالية للقطاعات الثقافية، والتقليص من تدخل الدولة في المجال الثقافي، ولكن تتباين السبل التي تحاول من خلالها الدول تحقيق هذا الهدف، فهناك دول تتجه إلى لا مركزية الثقافة، بينما تحاول دول أخرى إنشاء مؤسسات محايدة توكل إليها مهمة الإدارة الثقافية في الدولة بعيداً عن التدخل المباشر للحكومة.

وقد توظف الدولة الثقافة لتلعب دوراً هاماً وفاعلاً في حل المشكلات الاجتماعية القائمة، كما وجدنا في جنوب إفريقيا، والتي تستخدم الثقافة كأداة فاعلة لتعزيز الاندماج



الاجتماعي، ومن الممكن أن تكون الثقافة أداة من أدوات التنمية الاقتصادية (كما حدث في الصين)، أو أداة للرواج العالمي والمحلي (كما حدث في فرنسا)، وبالتالي ينظر إلى ما هو أبعد من مجرد نشر الثقافة، وإنما الإستفادة من السياسات الثقافية لتحقيق مصالح عامة أو حل مشكلات قائمة.

المبحث الرابع

نحو صياغة رؤية لدور الدولة الثقافي

"الدولة الراعية للثقافة"

يقوم التصور الذي يطرحه الباحث على فكرة إستقلال المؤسسات الثقافية، وتخلي وزارة الثقافة عن القيام بدور المنتج المركزي للأنشطة الثقافية الأمر الذي يجعل من الدولة راعياً ومشجعاً أكثر من كونها مُنفذاً ومُتحكماً في الحياة الثقافية، على أن تضمن الدولة توفير فرص متساوية أمام كافة المواطنين للوصول إلى الثقافة في إطار ديمقراطي.

١. الرؤية العامة للتصور المقترح:

تقوم الرؤية العامة للتصور المقترح من جانب الباحث على "تغيير الدور الثقافي الحالي للدولة والقائم على تحكم الدولة في الثقافة إلى دور الراعي والمحفز للحياة الثقافية والموزع العادل لأنشطتها"، وذلك بما يتناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة للدولة وتحولها نحو الديمقراطية.

٢. المبادئ العامة لنموذج الدولة الراعية للثقافة:

- وضوح الرؤية الثقافية وضمان استيعابها وعمل كافة العاملين والقيادات على ضوئها.
- لامركزية الثقافة وعدالة توزيع الخدمات الثقافية وتحفيز المبادرات المحلية وإعطاء أولوية للتنمية الثقافية في الأقاليم والمحافظات والمناطق النائية والأقليات.
- دعم حرية الإبداع وتشجيع حرية التعبير والابتكار وتبنى المبادرات المميزة ورعايتها والإشراف على تنفيذها.

- إكتشاف ورعاية الموهوبين لالارتقاء برأس المال البشري لكونه عنصرا محوريا في بلوغ التقدم، ومن ثم النهوض بالثقافة في مصر.
- القضاء على البيروقراطية المفرطة التي قد تقتل الإبداع^{١١}، وإعطاء مزيد من الاستقلالية للمؤسسات الثقافية بحيث لا تكون خاضعة لما يحكم باقي المؤسسات الحكومية من إجراءات روتينية تعوق الإبداع، ووضع قوانين ولوائح وأطر تشريعية تخص المؤسسات الثقافية وتسمح بمساحة من حرية اتخاذ القرار.
- الثقافة آلية من آليات التنمية الشاملة ومن ثم يتم تمييز المبادرات الثقافية التي تحفز على قيم التنمية وإعطاؤها الأولوية في الدعم، ونبذ الصناعات الثقافية التي تعوق مسيرة التنمية.
- زيادة مساهمة القطاع الثقافي في واردات الموازنة العامة من خلال الاهتمام بالأنشطة والمنتجات الثقافية الهادفة للربح والتي تصب في زيادة الميزانية العامة للدولة.
- العنصر الثقافي مكون أساسي في كل الوزارات وذلك لتقليل الفجوة بين القيم الحاكمة للمواطنين في كافة مجالات الحياة والسياسة العامة للدولة.
- ديمقراطية السياسات الثقافية: اتخاذ القرارات الثقافية بالمشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنقذين.

٣. أولويات السياسات الثقافية

٣ . ١ الثقافة جزء من حياة المواطن وأداة لبناء القدرات البشرية

يُقصد بذلك إتاحة الثقافة أمام المواطن العادي وعدم اقتصرها على النخبة، ومن خلالها يتم بناء المواطن والارتقاء بمنظومة القيم العامة وذلك على النحو التالي:

➤ لامركزية الثقافة

- إعطاء الأولوية في الدعم إلى المبادرات الثقافية التي يتم تطبيقها و تقديمها في القرى والمحافظات البعيدة عن العاصمة.
- تشجيع كل مدينة على أن تقوم بتطوير وتنمية ثقافتها والصناعة الثقافية الخاصة والمميزة لها، والاهتمام بالثقافات الفرعية مثل ثقافة النوبة والبدو من خلال التمويل والدعم المحلي.
- التوسع في البنية التحتية للنشاط الثقافي من مكتبات ومتاحف... خارج العاصمة خاصة في القرى التي تعاني من ندرة الأنشطة الثقافية.
- ربط جوائز الدولة التشجيعية عن بعض الأعوام بالمبادرات الثقافية المحلية.
- إعادة إحياء قصور الثقافة: واعتبار قصور الثقافة الممتدة على طول محافظات الجمهورية قنوات ضخ الثقافة الجماهيرية التي تستهدف المواطن العادي في مكانه^{٦٢}. ويتم ذلك من خلال:
- فتح قصور الثقافة أمام كافة الفرق والمبادرات المستقلة لعرض منتجاتها أمام الجمهور^{٦٣}.
- فرض سعر رمزي محدود لضمان جودة الخدمة من ناحية وإدخال مورد لرفع ميزانيتها بما يسمح بتطويرها من ناحية أخرى.
- بناء القدرات البشرية ودمج الثقافة بالتعليم*:
- تفعيل مزيد من الأنشطة الثقافية داخل المدارس في كافة أنحاء الجمهورية.
- تنفيذ فكرة "الحقيبة المدرسية الثقافية" المعمول بها في النرويج^{٦٤}، وتقوم الفكرة على:
- التعاون بين وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم من خلال عقد ورش ثقافية في المدارس.

○ يتم عقد الورش بالتعاون بين ممارسين ثقافيين من وزارة الثقافة ومدرسي الأنشطة بالمدارس.

○ يتم تنظيم الورش بشكل مستقل عن اليوم الدراسي بحيث يتم الخروج عن إطار الحصة المدرسية التقليدي وهو ما يحفز الطلاب على المشاركة^{٦٥}.

٣ . ٢ الثقافة جزء من مشروع حضاري شامل وعنصر مُكمل لبرنامج التنمية الاقتصادية للحكومة

➤ توظيف الثقافة لخدمة أولويات المجتمع:

- نشر الرؤية العامة للدولة وأهدافها وقضاياها ذات الأولوية التي تهتم بها في تلك المرحلة (مثل الاندماج الاجتماعي- التنمية - الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا)، من خلال وسائل الإعلام وفي أوساط المثقفين.

- تدعو الدولة المهتمين والقائمين على الصناعة الثقافية بوضع تلك القضايا ضمن أولوياتهم، وتحفيزهم من خلال الدعم والمحفزات الضريبية.

- التكامل بين الوزارات والمحليات فيما يخص الجانب الثقافي بحيث تعكس السياسات الثقافية لكل قطاع توجهات الدولة واحتياجات المواطن، وذلك على غرار ما هو معمول به في جنوب إفريقيا من خلال ما يُسمى بمجلس وزراء الثقافة The Council of Culture Ministers كنقطة إتصال بين الوزارة ومصالح المحافظات ويتم تدعيمه بواسطة لجنة فنية مكونة من المسؤولين عن تنمية الثقافة. وبذلك يتم تضيق الفجوة بين المواطن والدولة.

➤ رعاية الثقافة الهادفة للربح

- الاهتمام بالسياحة الثقافية لما لها من مردود ومساهمة في رفع إيرادات الموازنة العامة للدولة. وقد قامت الدولة في الأعوام السابقة على ثورة يناير ٢٠١١ بإنجازات تحسب

لها في هذا المجال، حيث تم ترميم بعض المناطق الأثرية وإنشاء بعض المتاحف، لكن من المهم الاستمرار في هذا المسار.

- فتح المجال أمام القطاع السينمائي الخاص لتبني قضايا الدولة التي لا تستطيع الدولة إنتاجها بمفردها أو تسويقها بالشكل اللائق الذي يضمن إيرادات جيدة للدولة. ويتم ذلك من خلال تغطية نسبة من الإنتاج ويترك أمر الإخراج والتسويق للقطاع الخاص، وتحصل الدولة على نسبة من الأرباح.

- تشجيع الإنتاج الدولي على التصوير بمصر وتقديم التسهيلات له، وهو الأمر الذي يُدخل على الدولة مصدراً كبيراً للربح*.

➤ التمويل والتسويق

هناك مشكلة كبيرة مُتعلقة بضعف الميزانية الموجهة للقطاع الثقافي بأكمله، حيث تذهب مبالغ طائلة للأنشطة الثقافية الكبرى التي يشترك فيها نخبة المثقفين ويأتي على حساب الأنشطة الأخرى الموجهة للعامة. ليس هذا فحسب فبالإضافة إلى ذلك هناك هدر في الموارد الضئيلة المتاحة^{٦٦}. ويُمكن تغيير ذلك من خلال:

- جعل الخدمات التي تُقدم في قصور الثقافة بأسعار زهيدة ورمزية بحيث تُدر على وزارة الثقافة دخلاً إضافياً^{٦٧}.

- الابتكار في مصادر التمويل: من خلال التعاون مع رؤوس الأموال والمؤسسات الوطنية^{٦٨}.

- التعاون مع القطاع الخاص وترك مهمة التسويق له، لما له من خبرات ناجحة في ذلك المجال.

- تسويق المنتجات الثقافية على مستوى العالم العربي والعالمي وفق رؤية تخدم مصالح الدولة وتُعزز من إستراتيجيات الدبلوماسية الثقافية والترويج لقضايا وأهداف الدولة^{٦٩}.

- إنشاء شركة توزيع على مستوى قومي تروج للكتاب المصري^{٧٠}.

٣ . ٣ مرونة الإدارة المؤسسية وتعزيز الشراكة

➤ جودة الإدارة

- إعادة النظر في معايير اختيار القيادات الحالية بحيث يتم خضوع المؤسسات الثقافية التابعة للدولة لإدارة خبير ثقافي باعتبارها إدارة متخصصة ولا يصلح أن يُديرها أي فرد ذو تخصص آخر^{٧١}.
- إعادة هيكلة العمالة بوزارة الثقافة وبكافة المؤسسات والجهات المعنية بالثقافة، بحيث يتم استغلال رأس المال البشري الضخم الذي يعمل تحت مظلة الوزارة للمشاركة في إثراء الأنشطة الثقافية بدلاً من كونه عبئاً على وزارة الثقافة.
- الرقابة على الإنفاق الحكومي في المجال الثقافي من خلال مجلس منتخب من المثقفين لضمان عدم هدر الموارد المادية.
- إدخال نظام الجوائز والمكافآت للعاملين في القطاع الثقافي، والذي يُمثل حافزاً على العمل والابتكار^{٧٢}.
- الاهتمام بالموهوبين من العاملين في وزارة الثقافة وتنمية مواهبهم^{٧٣}.
- تطوير جوائز الدولة لتصبح أعلى في قيمتها المادية والأدبية^{٧٤}.
- عقد دورات تدريبية مُدعمة للمثقفين والمبدعين في كافة الأنشطة الثقافية.

➤ دعم المجتمع المدني

- توضيح المعايير والقواعد التي يتم على أساسها دعم المبادرات والجمعيات الأهلية في مجال الثقافة.
- التوجه نحو دعم المبادرات الأهلية مادياً وعينياً خاصة الخارجة عن إطار العاصمة.
- القيام بتشكيل جمعيات مكونة من مجموعة من المتطوعين والداعمين لأحد الأنشطة الثقافية، تتولى هذه الجمعيات جمع تبرعات من المهتمين بهذه الأنشطة، وإدارة هذه

التبرعات وإنفاقها على النشاط الثقافي محل الاهتمام، بينما تتولى الدولة تقديم منحة سنوية لكل جمعية، وتحدد قيمة هذه المنحة وفقاً لتقييم تقوم به الدولة لأداء هذه الجمعيات والأنشطة التي تقوم بها والبرنامج السنوي الذي تقدمه هذه الجمعية. وهذا المقترح بطبيعة الحال له أكثر من جانب إيجابي، أهمها تقليل النفقات التي تذهب هباءً على أجور إدارية تسبب مزيداً من البيروقراطية، كما أنه سيعمل على تقليل الميزانية التي خصصتها الدولة لهذا الشأن والتي يُمكن الاستفادة منها في جانب ثقافي أو نشاط ثقافي آخر، كما أن دخول منظمات المجتمع المدني إلى بؤرة النشاط سينتج منه حركة ثقافية أكثر نشاطاً.

➤ الشراكة مع القطاع الخاص

- إنشاء جائزة لتعزيز الشراكة بين القطاع الثقافي والقطاع الخاص: يتم منحها لأكثر الجهات والمؤسسات التي تُعزز تلك الشراكة مما سيعمل على الاهتمام الزائد بالقطاع الثقافي، وذلك كما حدث في إيطاليا^{٧٥}.

- طرح مجموعة من المحفزات الضريبية لتشجيع الأعمال التجارية والاستثمارات في مجال الثقافة.

- يُقترح الاستفادة من "برنامج الاختيار الضريبي" المعمول به في إيطاليا والذي يترك للناس حرية اختيار واحدة من المؤسسات الثقافية غير الهادفة للربح لدعمها بنسبة ١ أو ٢% من الضرائب التي يدفعونها. وهناك مبادرات مشابهة تمت في بعض دول وسط وشرق أوروبا (بولندا، المجر، سلوفاكيا، رومانيا).

➤ الشراكة مع الوزارات المعنية

- عقد اتفاقات تعاون بين وزارات الزراعة والدفاع والتعليم والشباب والرياضة، والعدل والصحة والسياحة، لدعم الثقافة العامة للدولة^{٧٦}.

الخاتمة و الإستنتاجات

خلال ما تم استعراضه وتناوله عبر الدراسة، يرى الباحث إن تزايد الإهتمام بالدور الثقافي للدولة هو أمر مرتبط بتحقيق ما يسمى بـ "الأمن الثقافي" ، حيث أن تحقيق الأمن الثقافي لدى الشباب ضرورة حتمية لحماية الهوية الثقافية والتراث الحضارى للبلاد، والقيم والعادات والتقاليد التى تمثل أهم الأسس التى يقوم على أساسها المجتمع المصرى، كما أن الأمن الثقافي أحد الجوانب الهامة والأساسية لصون وحماية الأمن القومى المصرى فى ضوء التغيرات والتحديات الإقليمية والعالمية الراهنة. وهذا ما دعا مصر إلى إعتبار الثقافة أحد المحاور الأساسية التى يقوم عليها البُعد الاجتماعى لرؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المُستدامة، والتي تطمح إلى تحقيقها فى الأمد المنظور للحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية، والارتقاء بالفكر والسلوك الإنسانى فى المجتمع المصرى، لمواجهة محاولات الغزو والهيمنة الثقافية التى تستهدف الشباب وتفقده القدرة على الشعور بالإستقرار والأمان فى جميع جوانب الحياة. ولذلك فهناك حاجة مُلحة لتحديد مفهوم الأمن الثقافى ومقوماته الأساسية، والمُتمثلة فى الدين واللغة والتراث والخصوصية الثقافية والمواطنة، ومعرفة أهم عوامل تهديد الأمن الثقافى المصرى والمتمثلة فى عوامل خارجية يأتى فى مقدمتها العولمة، والتغريب الثقافى، والثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ووسائل الاعلام، والتبعية فى التعليم، بالإضافة إلى بعض العوامل الداخلية كالمشكلة السكانية والبطالة والأمية.

وقد اتضح من الدراسة أن هناك حاجة إلى إعادة النظر فى الإطار المؤسسى للقطاع الثقافى، وإعادة توزيع الأدوار بالتساوي على كافة المؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة أو تنتمى للمجتمع المدني، حيث إن الحكومة وحدها تُسيطر على أغلبية مؤسسات

القطاع الثقافي من حيث التنظيم والتمويل والأدوار التي تضطلع بها هذه المؤسسات. وهذا الأمر من شأنه ألا يُحقق المنفعة الكاملة منها.

أما فيما يتعلق بالإطار التشريعي فمن مميزاته أنه أكد على حُرَيَات الإبداع والرأي وكفل للجميع حق التعبير كما جاء في الدستور المصري. وأكدت القوانين المُنظمة للقطاع الثقافي على حقوق الملكية الفكرية والإعفاءات الضريبية لبعض المؤسسات الثقافية، لكن هذه الحقوق والحريات ليست كافية للنهوض بقطاع ذي أهمية كبيرة مثل القطاع الثقافي.

وبالنظر إلى الجهات المعنية بتمويل القطاع الثقافي التي تتمثل في: الميزانية العامة للدولة، والصناديق الخاصة، والإتفاقيات والبرامج الخارجية، والموارد الذاتية الناتجة عن أنشطة الهيئات المختلفة في الوزارة، نجد أننا أمام عقبة أخرى وهي أن كافة مصادر التمويل حكومية، ولا يوجد إلا قليل من المصادر الخاصة أو الإستثمارية الجادة التي تسهم بشكل فعال في النهوض بهذا القطاع، ومن ثم يجب تشجيع الاستثمار في القطاع الثقافي وإنشاء مشروعات مشتركة بين الجهات الحكومية والخاصة لسد هذه الفجوة.

وختاماً، يمكن القول إن الثقافة ترتبط بشكل كبير بالإبداع ولا يمكن بأي حال أن يتم إختزال عمل القطاع الثقافي في سلسلة من المهام الرتيبة التي يقوم بها مجموعة من العاملون، ويجب أن يتم تهيئة بيئة عمل مُحفزة للإبداع وتنمية المواهب وتحقيق الإستفادة القصوى منها. الأمر الذي سينعكس بالضرورة في نهاية المطاف لصالح جعل الثقافة بكافة مكوناتها وأنشطتها أداة فاعلة لترسيخ وتعزيز عملية التحول الديمقراطي في البلاد، وهو الأمر الذي يتطلب خلق بيئة مواتية لممارسة كافة الأنشطة والصناعات الثقافية في إطار مناخ ديمقراطي، وذلك بما لا يتعارض مع ثوابت الدولة الوطنية المصرية ومقتضيات الأمن القومي المصري.

هوامش الدراسة

¹ Koivunen ،H & Marsio ،M. Fair ،Culture **Ethical Dimension of Cultural Policy and Cultural Rights**. Publications of the Ministry of Education ، 2007.

² Hannele Koivunen ، Leena Marsio ، **Fair Culture? Ethical dimension of cultural policy and cultural rights** ،Publications of the Ministry of Education 2007:21.

³ Koivunen ،H & Marsio ،M. Fair ،Culture **Ethical Dimension of Cultural Policy and Cultural Rights**. Op. ،CIT.

- ⁴ Justin O'Connor ، **The Definition of ‘Cultural Industries’** ، Manchester Institute for Popular Culture ، Available at:
<http://www.pedrobendassolli.com/pesquisa/icc1.pdf>

Date of access: 21/5/2022

⁵ Ibid.

⁶Michael Söndermann. European Competitiveness Report 2010 – **Innovation and the creative industries in the EU**.

⁷Jalal Ali Belshek .**the Influence of Culture on the Negotiation Styles of British Students** ،Annual Review of Education ،Communication and Language sciences 3 ،2006.

⁸ شما بنت محمد آل نهيان، **تحديات الهوية الثقافية**، دار العين – الامارات ، ٢٠١٥ ، ص ٦.

⁹ د.نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، سلسلة الرسائل الجامعية، أطروحة دكتوراه، ١٩٩٣م، ص ١٠٣-١٠٤.

^{١٠} ياسر خالد الوائلي، دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، متاح على:

- <http://mcsr.net/articals/005.html>

- [تاريخ الدخول على الرابط ٢٠٢٣/٦/٦](#)

^{١١} شما بنت محمد آل نهيان، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية (دراسة ميدانية على مواطني دولة الامارات العربية المتحدة)، دار العين - الامارات ، ٢٠١٣ ، ص ١٥ .

¹² Hadley P. Arkes ، **the role of government In shaping ، culture ، Law Review** ، Northwestern University Vol. 102 ، No. 1 ، U.S.A ، 2008.

^{١٢} خديجة الكور، الثقافة والديمقراطية: إشكالات عامة، أوراق ندوة سؤال الثقافة ورهانات الديمقراطية المحلية، الرباط، ٢٠١٥.

^{١٤} منحة البطراوي ونرمين خفاجي، السياسات الثقافية في مصر، متاح على الرابط التالي:

- <http://www.mawred.org/ar/services/cultural-policies/185-the-complete-research-on-cultural-policies-in-8-arab-countries>

^{١٥} د.نادية بدر الدين أبو غازي، السياسات الثقافية في مصر في العقد الأول من الألفية الثالثة: دراسة تقويمية في ضوء المعايير الدولية للتنمية الثقافية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط١، ٢٠١٣م.

* ذكر ذلك في "ميثاق المثقفين" الذي طرحته نشرة الاشتراكي عام ١٩٦٥

^{١٦} منحة البطراوي ونرمين خفاجي، مرجع سابق.

^{١٧} المرجع السابق

^{١٨} الهيئة العامة للاستعلامات. نشأة وتطور مهرجان القراءة للجميع، متاح على:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=619>

تاريخ الدخول على الرابط ٢٠٢٣/٢/٥

^{١٩} محمود أحمد عبد الله، السياسة الثقافية في مصر: المؤسسات والأهداف والمجالات الأساسية، القاهرة: مجلة أحوال مصرية، العدد ٦٥، ٢٠١٧م، ص ٩٥.

^{٢٠} عماد أبو غازي، السياسات الثقافية في زمن التحولات، في: الثقافة أثناء الفترات الانتقالية مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والمؤسسة الثقافية السويسرية، ٢٠١٤م، ص ص ١١٠ - ١١٢

^{٢١} استراتيجية التنمية المستدامة ، رؤية مصر ٢٠٣٠ (محور الثقافة) ، متاحة على الرابط التالي :

[الثقافة – مصر ٢٠٣٠ \(sdsegypt2030.com\)](http://sdsegypt2030.com)

^{٢٢} عماد أبو غازي، الطريق نحو النهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية في مصر، مركز المعرفة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مايو ٢٠٢١.

^{٢٣} هاني نسيرة، وزارة الثقافة، سلسلة الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٣، ص ص: ١٣ - ١٤.

^{٢٤} المرجع السابق، ص: ٢٤.

^{٢٥} الهيئة المصرية العامة للكتاب:

- <http://www.gebo.gov.eg/orgrigin.aspx>

^{٢٦} أكاديمية الفنون، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=629>

^{٢٧} الهيئة العامة للاستعلامات:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2362>

^{٢٨} الهيئة العامة لقصور الثقافة:

- <http://www.gocp.gov.eg>

^{٢٩} هاني نسيرة، وزارة الثقافة، مرجع سابق، ص ص: ٣٣ - ٣٤.

^{٣٠} محمد إبراهيم منصور، سحر عبد الجيد، مرجع سابق، ص ص ٢٠ - ٢٩.

^{٣١} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، الثقافة والأعلام، سبتمبر ٢٠١٢، جدول رقم (١٤-٧).

^{٣٢} تم صياغة المشكلات من خلال ما ذكره الخبراء والمثقفين أثناء المقابلات.

^{٣٣} مصطفى شوقي (محرراً) وآخرون، السياسات الثقافية: النشأة، التطور، الإشكاليات، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ط١، ٢٠١٥م

^{٣٤} من مقابلة د. فيصل يونس (مدير صندوق العلاقات الثقافية الخارجية ومدير المركز القومي للترجمة سابقاً).

^{٣٥} من مقابلة أ. جمال الغيطاني (رئيس تحرير أخبار الأدب سابقاً)، التي عُقدت يوم ٢٠١٧/٠٤/٠٩.

^{٣٦} من مقابلة د. إيمان عز الدين (مدير دار الكتب) التي عُقدت يوم ٢٠١٦/٠٥/٢٢ بدار الكتب المصرية.

^{٣٧} مصطفى شوقي (محرراً) وآخرون، السياسات الثقافية: النشأة، التطور، الإشكاليات، مرجع سبق ذكره.

^{٣٨} المرجع السابق.

^{٣٩} د. جابر عصفور وآخرون، استراتيجية المنظومة الثقافية للدولة، ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، وزارة الثقافة.

⁴⁰ European Parliament ، **Financing the Arts and Culture in the European Union ، Policy Department Structural and Cohesion Policies**. Culture and Education ، November 2006،p: 2

⁴¹ Swedish Arts Council ، **Cultural Policy in Sweden** ، Available at:

- <http://www.kulturradet.se/en/In-English/Cultural-policy/>.

^{٤٢} فرنسا وسياساتها الثقافية: الأمر لي، جريدة عمان، ٢٠١١/٠٤/١٩، مُتاح على:

- <http://www.omandaily.om/node/50242>

⁴³ European Parliament ، **Financing the Arts and Culture in the European Union** ،Op. Cit.

⁴⁴ Jean – Cedric Delvainquiere ، **Cultural Policies and Trends in Europe** ، Council of Europe ، 2007.

⁴⁵ European Parliament ، **Financing the Arts and Culture in the European Union** ،Op. Cit.

⁴⁶ European Parliament ، **Financing the Arts and Culture in the European Union** ،Op. Cit.

* ويمكن أن تترجم إلى " الإدارات الحكومية غير الوزارية"

⁴⁷Rod Fisher and Carla Figueira ، **Cultural Policies and Trends in Europe** ، Council of Europe ،United Kingdom ،2011.

⁴⁸ European Parliament ، **Financing the Arts and Culture in the European Union** ،Op. Cit.

⁴⁹ [Ibid.](#)

⁵⁰ [European Parliament ، Financing the Arts and Culture In The European Union ، Op Cit. ،](#)

⁵¹ [Ibid.](#)

⁵²[Ministry of Education ،Cultural Policy in the Netherlands ،Culture and Science/Boekman studies ،2009.](#)

⁵³ [European Parliament ، Financing the Arts and Culture In The European Union ، Op. ، Cit. ،](#)

⁵⁴ Guan Ping Qin ،Hao Wei ،& Xi Wang. **Culture Industry Policy in China and the United States: A Comparative Analysis** ،Dissertations ،A Practicum Paper Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master of Public Administration ،Kennesaw State University ،2009.

⁵⁵ European Union ،**the Potential for Cultural Exchanges between the European Union and Third Countries** ،Op. ،Cit.

⁵⁶ Guan Ping Qin ،Hao Wei & Xi Wang. **Culture Industry Policy in China and the United States: A Comparative Analysis**. Dissertations ،Op. ،Cit.

⁵⁷ صناعة الثقافة في الصين تُحقق تطورا سريعا، جريدة عربي، ٢٠١٥، مُتاح على:

- <http://arabic.people.com.cn/31657/7100811.html>

⁵⁸ [Arts and Culture and the Commonwealth Foundation ،Making Cultural Policy Policy Work. Consultation held in partnership with South African Coalition for Cultural Diversity and Department of Arts and Culture ، SAMRO House ، Johannesburg ، 19 May 2008.](#)

⁵⁹ [Ibid.](#)

⁶⁰ University of Pennsylvania ، **African Studies Center** ، ANC Draft National Cultural Policy ، Available at:

- http://www.africa.upenn.edu/Govern_Political/ANC_Cult.html

^{٦١} من مقابلة د. فيصل يونس

^{٦٢} من مقابلة د. سلمى مبارك (عضو الجمعية الوطنية للسياسات الثقافية سابقا)، عقدت المقابلة يوم ٢٢/٥/٢٠٢٠، في كلية الآداب، جامعة القاهرة.

^{٦٣} المرجع السابق.

* من الجدير بالذكر أنه تم وضع بروتوكول تعاون بين وزارتي التربية والتعليم والثقافة في ٧ مايو ٢٠١٣، إلا أن البروتوكول لم يشر إلى رؤية واضحة لكيفية تشبيك الثقافة بالتعليم وذلك كما اتضح من مقابلة د.سلمى مبارك (عضو الجمعية الوطنية للسياسات الثقافية سابقا).

^{٦٤} من مقابلة د. فيصل يونس

^{٦٥} من مقابلة د. سلمى مبارك.

* تقف العقبات أمام المنتجين والمخرجين السينمائيين دوليا للتصوير بالمناطق الأثرية المصرية مما يجعلهم يفضلون صناعة نموذج محاكاة للتصوير، أو الذهاب لبلاد شمال إفريقيا و تركيا كممثل عن الشرق الأوسط.

^{٦٦} من مقابلة د. سلمى مبارك.

^{٦٧} المصدر السابق.

^{٦٨} منحة البطراوي ونرمين خفاجي، السياسات الثقافية في مصر، متاح على:

- <http://www.mawred.org/ar/services/cultural-policies/185-the-complete-research-on-cultural-policies-in-8-arab-countries>

^{٦٩} من مقابلة أ. جمال الغيطاني

^{٧٠} المصدر السابق.

^{٧١} من مقابلة د. فيصل يونس

^{٧٢} المرجع السابق

^{٧٣} من مقابلة د. سلمى مبارك، مرجع سابق

^{٧٤} من مقابلة د. فيصل يونس، مرجع سابق.

⁷⁵ Pier Luigi Sacco ،Culture and the Structural funds in Italy ،Op. ،Cit.